النُّكاتُ

للفقيهِ نَصيرِ الدِّين الكاشيِّ
(ت٧٧٥ هـ)

تحقيق
د. جواد الورد

الملخص

(النكاتُ) نَصٌّ مِن إملاءِ نصيرِ الدِّين الكاشيّ (ت ٧٧٥ هـ) وتقرير عبد الرحمن العتائقيّ (ت ٧٩٠ هـ)، وكان الكاشيُّ قد صَنَفهُ لعماد الدين يحيى بن أحمد الكاشي (ت ٧٤٥ هـ) الذي بدوره شرحه شرحًا دقيقًا جيِّدًا.

ضَمَّت (النكاتُ) بين دفتيها إحدى وخمسين نكتةً، تَنَاوَلتْ مَسائل: وجوب الوجود ووحدته والممكن والأثر والمؤثر والقدم والحدوث والتناقض ومسائل منطقية دقيقة جدًّا، وقَرَّرَت على وَجهٍ إما أن تكون النكتة مغالطة والجواب عليها صحيحًا أو النكتة صحيحة وجوابها مشكلًا أو مغالطة.

اعتمدنا في تحقيق العمل على مخطوطتين ، الأولى في العتبة العلوية المقدسة، والأُخرَى في مركز العلَّامة الحليّ، وبذلنا جهدنا في إخراجهِ بِصُورَةٍ علميَّةٍ.

الكلمات المفتاحية:
الكاشي ، ابن العتائقي ، الحلة ، واجب الوجود.

Al Nukat
(By:the jurist Nasir al Din al kashi (died 775 AH

Investigation

Dr. Jawad Al Ward

Abstract

(Al Nukat) is a text from the dictation of Nasir al-Din al-Kashi (d. 775 AH) and the report of Abd al-Rahman al-Ataiqi (d. 790 AH), which was compiled by al-Kashi by Imad al-Din Yahya bin Ahmed al-Kashi (d. 745 AH), who in turn explained it with a thorough explanation.

Al nukat included fifty-one nuktah that dealt with issues: the necessity of existence, its unity, the possible, the effect, the effect, the old, the occurrence, the contradiction, and very precise logical issues, and it decided either that Al nuktah is a fallacy and the answer to it is correct, or Al nuktah is a problem, or its answer is a fallacy.

In the realization of the work, we relied on two manuscripts, the first in the upper holy shrine, and the other in the center of Allamah Al-Hilli, and we made every effort to produce it in a scientific way.

key words:

Al-Kashi, Ibn Al-Ataqi, Al-Hillah, Wajib Al-wujud

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الواحد الأحد، الذي ليس له شريك أو مثيل، الأول بلا بداية، والآخر بلا نهاية، لاقديم سواه، ولا باقٍ غيره، واجب الوجود، وموجد كل موجود، تنزه عن تجزئة الأجسام، وسَمَا عمَّا تقدره الأوهام، فتبارك الله أحسن الخَالقين وخير المصورين، وصلى الله على محمد خاتم النبيين وآله المطهرين . وبعد :

قَالَ تَعالى :﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾(١)

لا يَخفَى ظهور مفاد الآية الكريمة في بيان أهم الطرق التي ينبغي اتّباعها في دعوة الناس إلى سبيل الله، مع الأخذ بعين الاعتبار مَدَى الاستعداد المعرفي والإدراكيّ لكلِّ طائفة منهم.

وإلى ذلك أَشَارَ النَّبيّ صلى الله عليه وآله بقوله: « إنَّا مَعَاشِرَ الأنبياء أمرنا أن نكلم الناسَ على قدر عقولهم »(١).

وأوَّلُ هذِهِ الطُّرقِ وأشرفها طريق الحكمة،وهو عبارة عن البَراهين اليقينية والأقيسة القطعية التي تفيد النتائج القطعية والعقائد اليقينية، وهي التي أشار إليها تعالى بقوله:﴿ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾(٢).

وثانيها من حيث الأهمية : طريق الجدل، ويرتكز بالأساس على الأَدِلَّةِ الإلزَامِيَّةِ والتسمية المشهورة له هي (علم الكلام) ، وهو على قسمين (الجدل بالباطل) إذ تكون الأدلة فيه مركبة من مقدِّمات باطلة وشرطيات فاسدة – وإن اعتمد فيها ظاهرًا على بعض المسلمات – فتكون النتائج باطلة ، وهي بِالْمُغَالطَاتِ أَشْبه ، مرجعها القصور الذهني والغايات المغرضة ، ولا سيما عند أصحاب المعتقدات القبلية وأهل العناد،

(١) يُنظر : الكافي ١/ ٢٣، ح ١٥ ، فردوس الأخبار ١/ ٢٢٩ ، ح ١٦١٤، كنز العمال ١٠/ ٢٤٢، ح ٢٩٢٨٢.

(٢) سورة البقرة : ٢٦٩

وإليه أشار تعالى بقوله : ﴿ وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ ﴾[1] وقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ ﴾[2]. وهذا القسم لا يليق بالعامة فضلًا عن أهل العلم .

والقسم الآخر (الجدل الحسن) ، وتكونُ فيه الأدلة مبنية على مقدمات يقينية، أو مجمع على التسليم بها أو مسلم بها عند الخصم فيُلزم بها لما ألزم به نفسه، وإليه أشار تعالى بقولهِ: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾[3] .

ورُوِيَ عن النَّبيِّ ﷺ أنه قال : « نحن المجادلون في دين الله على لسان سبعين نبيًّا »[4].

وثالثها: طريق الموعظة الحسنة، وهو عبارة عن الدلائل الاقتناعية والأمارات الظنية، والتسمية المشهورة له (الأدلة الخطابية) ، فمِن الناس مَنْ يسكن إليها وتطمئن بها قلوبهم، وهم أهلُ الفطرة والسلامة الذين لم يبلغوا مرتبة فهم أدلة الحكمة والبراهين الدقيقة[5].

وهذه أهم الطرق التي عدها أهل الفن من الصناعات الخمس ،وبقيتها :

الشعر: وهو كلامٌ مُؤَلَّفٌ مِن أَلفاظٍ مَوزونةٍ متساويةٍ مقَفَّاةٍ يفيد غير التصديق من تخيُّلٍ وتعجُّبٍ، وغايته حصول الانفعالات النفسية

والمغالطة : وهي ما اعتبر فيها أن يكون المطلوب حقًّا ولكنه ليس بحق واقعًا ، كأن لم تكن مادة القياس من اليقينيات أو المشهورات أو المسلمات ، أو كانت منها ولكن لم تكن صورة القياس صحيحة بحسب قواعده الدقيقة ، فيحصل اللبس على المخاطب، ولا سيما إذا كان غير متمرس في هذه الصناعة ، والمغالطة إذا كانت مادتها

(١) سورة غافر : ٥

(٢) سورة الحج : ٨

(٣) سورة العنكبوت : ٤٦ .

(٤) الاحتجاج ، ١/ ٦.

(٥) راجع مقدمتنا على كتاب (مناظرة الملك ركن الدولة للصدوق ابن بابويه) ص ٣-٥.

وهيئتها شبيهة بالبرهان سُمِّيَتْ سفسطة ، وذا كانت شبيهةً بالجدل سُمِّيَتْ مُشاغبة . وكثيرًا ما نجد هذا الأمر عند المغرضين وأصحاب المتبنيات القبلية والعقائد الفاسدة.

وتُعَـدُّ المغالطة خامس الصناعات الخمس وهي داخلة في صميم موضوع كتابنا هـذا (النكات) الـذي أملاه النصير الكاشي، وقرره عبد الرحمـن العتائقي ، وهو في الأساس صنَّفَهُ ليحيَى بن أحمد[1] الذي بدوره شرحه شرحًا دقيقًا جيِّدًا .

وقـد ضَـمَّ هذا العملُ بينَ دَفَّتَيهِ إحدى وخمسـين نكتـة ، على وجه إما أن يكون أصل النكتة مغالطة والجواب عليها يكون صحيحًا ، أو أن تكون النكتة صحيحة ثم ردها بإشكال هو مشكل ، أو جاء على وجه المغالطة .

ولا يخفى على المتتبع أن عصر المصنف وما قبله بنحو قرن من الزمان – وإن كان عـصر الانحطاط السـياسي – يمكن أن نعده العصر الذهبـي لتوهج العلوم العقلية، ولا سـيما في مدينـة الحلة المزيدية، حرسـها الله تعـالى وأعاد لها زهوهـا العلمي، وما يقـرب إلى الذهن أن هذه النـكات صيغت على وجه التباري؛ لإظهار المقدرة العلمية والتحقيقية والتميز الذهني؛ لذلك كانت دقيقةً وصعبةً جِدًّا .

ترجمة النصير الكاشي

هـو نصير الدين علي بن محمد بن علي الكاشي الحليّ ، كان فقيهًا حكيمًا مُتكلِّمًا عالِمًا بالمنطقِ. وُلِدَ في كاشـان بحدود سـنة ٦٧٥هـ وسـكن الحلة، كما هو المشهور ، إلَّا أَنَّ شارح هذه النكات ذَكَرَ أَنَّهُ حليٌّ المولد كاشيّ المَحتِد ، ولعلَّ ما ذكرَهُ أقرب للصواب؛ لمعاصرتِـهِ لـهُ ، ومعرفتـه الوثيقة به ، فضلًا عـن متانة الصلة بينهـما ، كما هو واضح مـن كلـمات كل منهما في حق الآخر بأدنى تامل ، ولرُبَّ مشـهور لا أصل له ، نَاهيك عن تأخر أَقدم المصادر التي أوردت المشـهور عن عصر الشرح بأَكثر من أربعة قرون ونصف القرن.

أخـذ عن جـلال الدين جعفر بن علي صاحب دار الصحة الحسـيني وغيره من

(١) ستأتي ترجمته في موردها .

أعلام عصره ، وأقرأ، وأملى، وأفاد بالحلة وبغداد، وأخذ عنه جملة من الأعلام، منهم: حيدر بن علي بن حيدر بن علي بن الأعرج الحسني الآملي (ت ٧٨٢هـ) وعبد الرحمن بن محمد العتائقي (حيٌّ ٧٩٣هـ) ، وتاج الدين محمد بن القاسم بن مُعيَّة الحسينيّ الديباجيّ الحليّ (ت ٧٧٦هـ) ، وجلال الدين عبد الله بن شرفشاه الحسيني ، ومحمد بن صدقة بن الحسين الحلي وغيرهم .

وَصَفَهُ الشهيدُ الأولُ محمد بن مكي بالعلَّامة المحقق، وقال عنه ابن معية بأنه أوحد عصره، ووصفه السيد حيدر الآمليُّ بالحكيم الفاضل، ووَصَفَهُ تلميذُهُ ابن العتائقيّ بملك الفقهاء والحكماء والمتكلمين . له مصنفات عدة منها: النكات في مسائل امتحانية في عِلمَي المنطق والكلام ، وشرح طوالع الأنوار للبيضاوي ، وحاشية على تسديد القواعد في شرح تجريد العقائد لمحمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني ، وحاشية على تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية لقطب الدين الرَّازيّ ، وتعليقات على هوامش شرح الإشارات ، ورسالة مشتملة على عشرين إيرادًا على تعريف الطهارة في كتابِ (القواعد) للعلامة الحلي، وترجم من الفارسية إلى العربية كتاب الزبدة في الهيئة للخواجة نصير الدين الطُّوسيِّ .

توفي رحمه الله تعالى في سنة ٧٥٥هـ ، ودفن في المشهد الغَرَويِّ في النَّجف الأَشرف، وأثر عنه قوله : غاية ما علمتُهُ في مدة ثمانين سنة من عمري ، أن هذا المصنوع محتاج إلى صانع ، ومع هذا، فيقين عجائز أهل الكوفة أكثر من يقيني[1] .

ترجمة ابن العتائقي

هو كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن إبراهيم بن محمد العتائقي الحلي، كان عالمًا فقيهًا متكلمًا أديبًا مُشَارِكًا في فنون عدة ، كالمنطق والفلسفة والهيئة والهندسة والطب، ولد في العتائق من قرى الحلة سنة ٦٩٩هـ وانتسب إليها ، وجال في بلاد فارس وغيرها

(١) يُنظر: أمل الأمل ٢/ ٢٠٢، رياض العلماء ٤/ ٢٣٦، بحار الأنوار ١٠٤/ ١٠٦، تكملة أمل الأمل ٤/ ١٠٢، أعيان الشيعة ٨/ ٣٠٩، الكنى والألقاب ٣/ ٢٥٤، طبقات أعلام الشيعة ٣/ ١٤٩، غاية المراد في شرح نكت الإرشاد ١/ ٢٣، عوالي اللآلي ١/ ٢٤ ، شرح النكات – مخطوط .

سنة ٧٤٦هـ ، وأقام في أصفهان مدة طويلة، ثم عاد وانتقل إلى النجف الأشرف.

أخذ عن العلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ) ونصير الدين الكاشيّ (ت ٧٥٥هـ) والشهيد الأول محمد بن مكي العاملي (ت ٧٨٦هـ)، وأخذ عنه محمد بن جعفر النباطيّ، والحسين بن محمد، وبهاء الدين علي بن عبد الكريم بن عبد الحميد النجفي أستاذ ابن فهد الحلي .

وصفه الكفعميُّ بالعالِمِ العامِلِ الفاضل الكامل ، ووَصَفَهُ علي بن عبد الكريم النجفيّ بالمولى الأجل الأمجد، والعالم الفاضل، والقدوة الكامل، والمحقق المدقق، ومجمع الفضائل، ومرجع الأفاضل، وافتخار العلماء العاملين .

له تصانيف كثيرة منها : مختصر تفسير علي بن إبراهيم ، شرح نهج البلاغة ، تجريد النية من الفخرية لفخر المحققين ولد العلامة، مختصر الأوائل لأبي هلال العسكريّ، شرح ديوان المُتَنَبِّي ، الناسخ والمنسوخ ، القسطاس في المنطق ، الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبيَّة ، الإيماقي في شرح الإيلاقي في الطب ، شرح حكمة الإشراق ، الرسالة المفيدة في مقدار أبعاد الأفلاك والكواكب ، الإيضاح والتبيين في شرح منهاج اليقين ، شرح صفوة المعارف ،الشهدة في شرح الزبدة في علم الهيئة ، البسط والبيان في شرح تجريد الميزان ، التصريح في شرح التلويح في الطبِّ ، الرسالة المفردة في الأدوية، المنتخب وتعداد فرق المسلمين ، المنتخب في المعاني والبيان والبديع ، الدر المنتخب من لباب الأدب في البلاغة، اختيار حقائق الخلل في دقائق الحيل ، الإرشاد في معرفة مقادير الأبعاد، الرسالة الفارقة والملحة الفائقة وغيرها .

قال آقا بزرك الطهراني : وكتب في حال الاعتكاف بمسجد الكوفة : شرح الشمسية، وشرح الكافية ، وتسليك النفس، وقضى وهو مُعتكِفٌ صلوات سنة كاملة، وكأَنَّهُ أراد إفهام القشريين بإمكان الجمع بين الدين والفَلسفة قولًا وعَملًا . تُوُفِّيَ رَحِمَهُ الله بعد سنة ٧٩٣هـ ودُفِنَ في الصحن العلوي الشريف في النجف الأشرف[1] .

(١) راجع : رياض العلماء ٣/ ١٠٣،إيضاح المكنون ٣/ ٤٩، أعيان الشيعة ٧/ ٤٦٥، طبقات أعلام الشيعة ٣/ ١٠٩، الأعلام ٣/ ٣٣٠ ، الكنى والألقاب ١/ ٣٥٤.

منهجُ التَّحقيقِ

١- مقابلة المخطوطتين .

٢- تقويم النص وضبطه مع بيان ما فيه سقط أو تصحيف مع الإشارة إلى ذلك.

٣- جعلنا الأصل مخطوطة العتبة العلوية المقدسة المرقمة (٦٧٠) بحسب تسلسلها العام، وتاريخ نسخها في ذي الحجة سنة ٧٥٢هـ ، وقد نسخت بخط (نسخ تعليق) وجاءت في ثلاثين صفحة، وتتميز بقلة التصحيف، ورمزنا لها بالحرف (ع).

ورجعنا إلى نسخة مكتبة الكلبايكاني في قُم المقدسة ، ضمن مجموع ، وتقع في (١٩) صحيفة ، في كل صفحة (٢١) سطرًا ، وجاء عنوان مكتوب باللون الأحمر في ثلاثة أسطر تَوَسَّطَ بداية الصفحة، هكذا : "هذه النكاتُ صنَّفها مولانا ملك الحكماء، أفضل المتأخرين ، سلطان المحققين ، نصير الملة والدين الكاشي ، تغمَّدهُ اللهُ بالرحمةِ والرِّضوان" . واستعمل الناسخُ نظام التعقيبة ، وقد سقطَ من النسخةِ أول النَّصِّ ، فضلًا عن خرم في نهايتها ، ونُرجِّحُ أنَّ ذلك بسبب عدم تصوير الصفحة التالية ،وقد رمزنا لها بالرمز (ن) .

٤- تصحيح الخلل أو الخطأ في نسخة الأصل اعتمادًا على نسخة (ن)، مع الإشارة إلى ذلك .

٥- بيان معاني المصطلحات الغامضة والصعبة .

٦- توضيح بعض العبارات الدقيقة .

٧- التعليق على بعض المغالطات المُشْكِلَة على وَجهِ الإيجاز .

وأخيرًا لا يسعني إِلَّا أَنْ أَتَوَجَّهَ بِالشُّكرِ الجَزيلِ والثَّنَاءِ غَيرِ المَجذُوذِ للإخوة الفضلاء العاملين في مركز العلامة الحلي قدس سره لإحياءِ تراث حوزة الحلَّة العلميَّة؛ لمَا بَذَلُوهُ من جهد واهتمام لإخراج هذا الأثر النفيس ونشره في الساحة العلميَّة ، وَفَّقَهُم اللهُ تَعَالَى لخدمة العلم وسَدَّدَ خُطَاهُم ، ومنه التَّوفيقُ .

والحمد لله أَوَّلًا وآخرًا ، وصلَّى اللهُ على نبينا محمد وآله الطاهرين ، وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا .

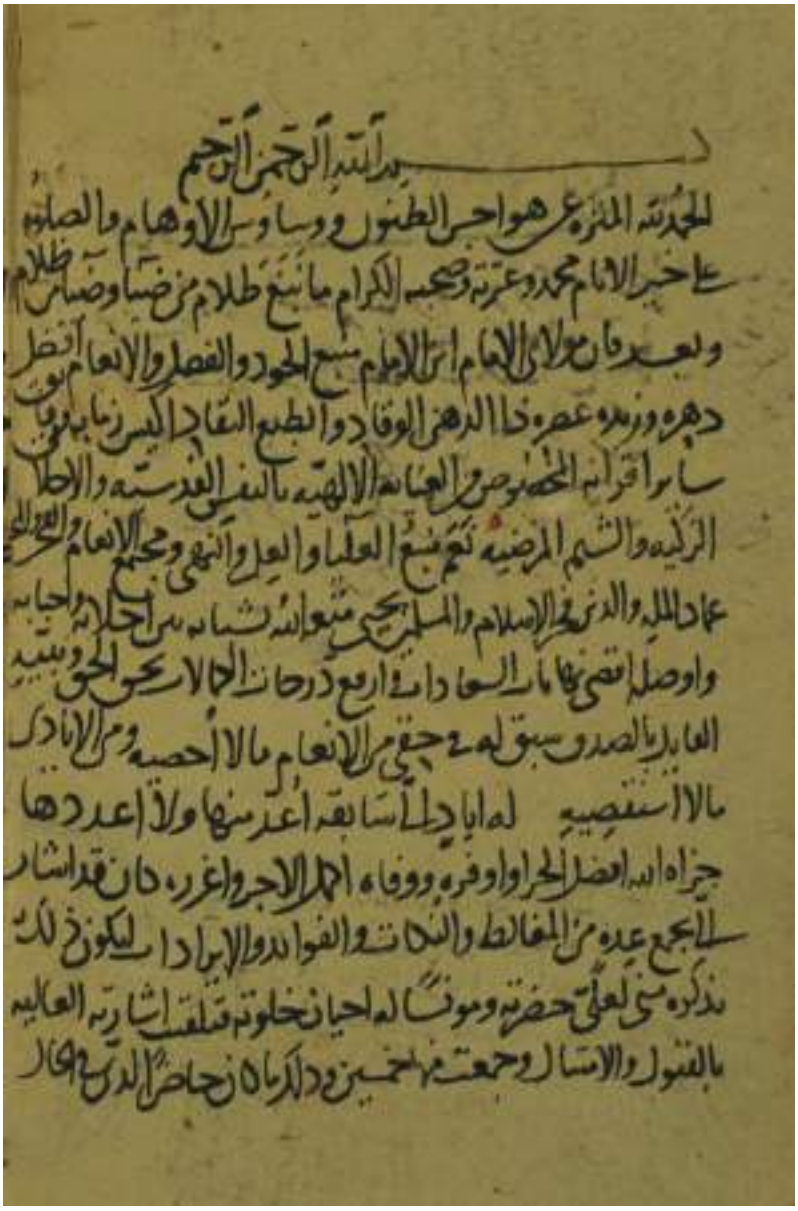

صورة الصفحة الأولى من مخطوطة (ع)

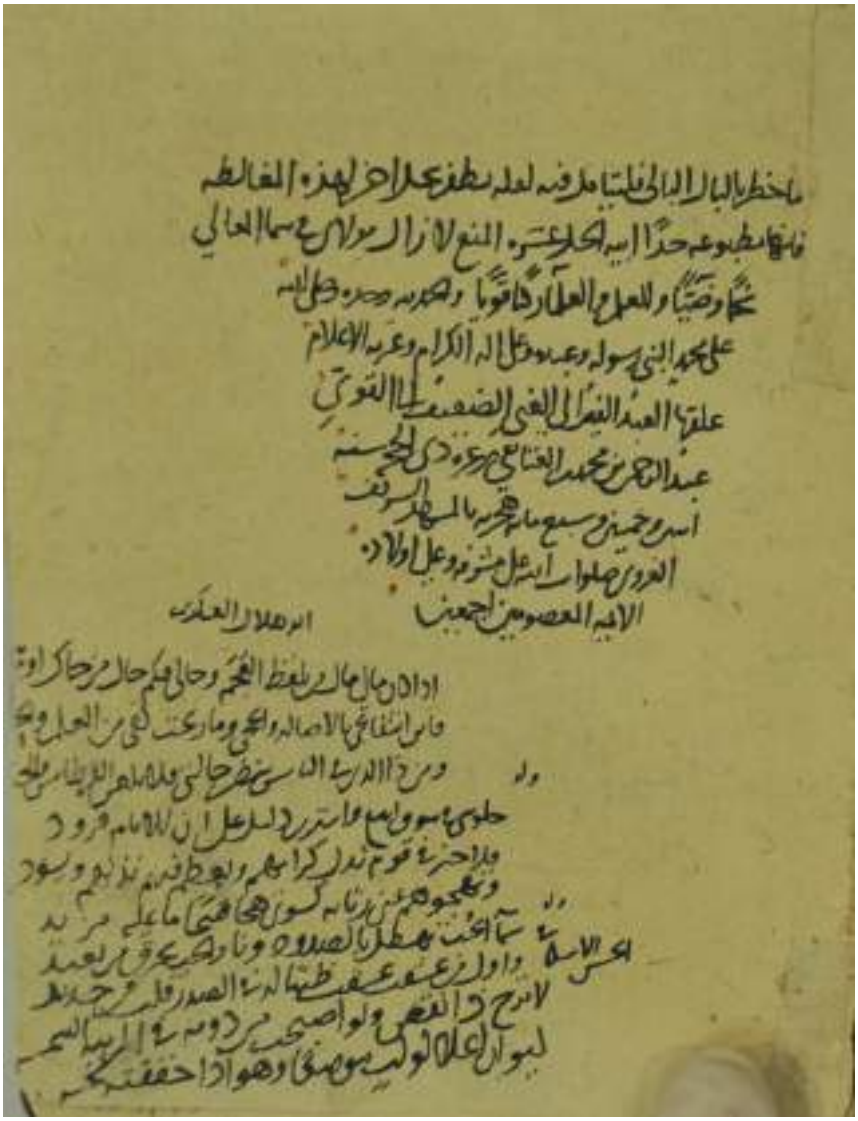

صورة الصفحة الاخيرة من مخطوطة (ع)

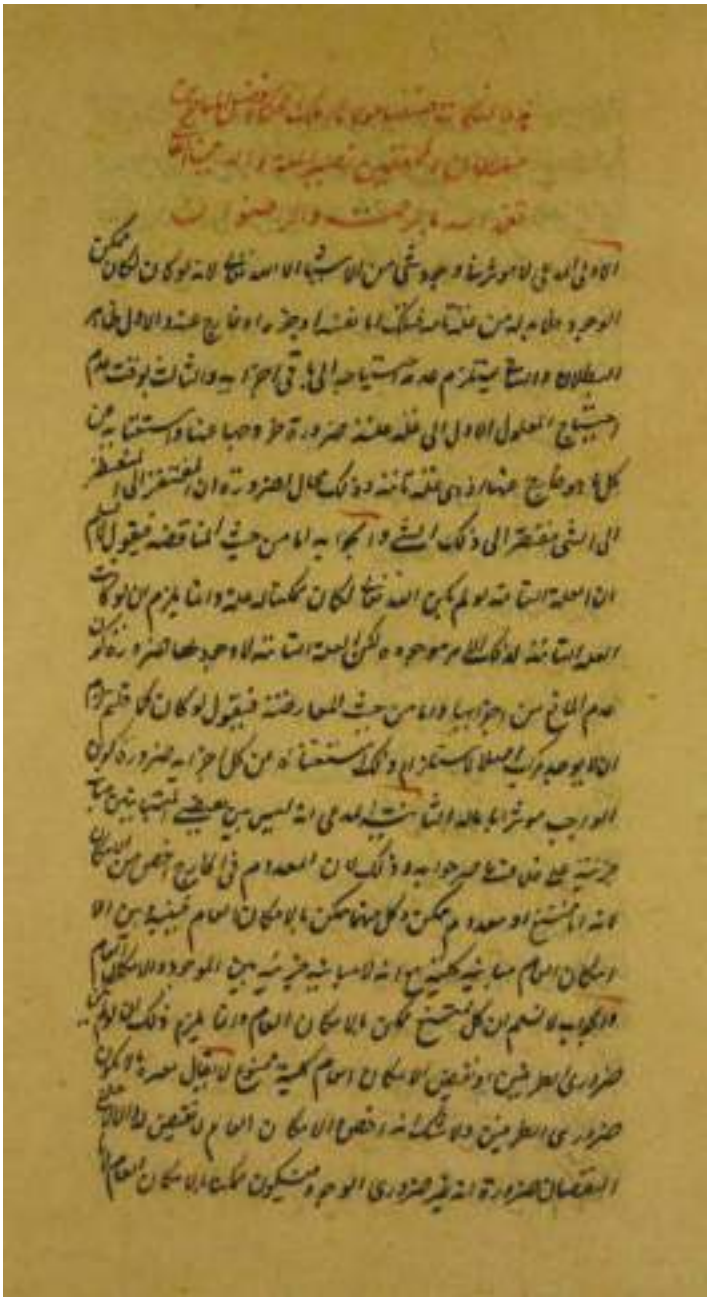

صورة الصفحة الأولى من مخطوطة (ن)

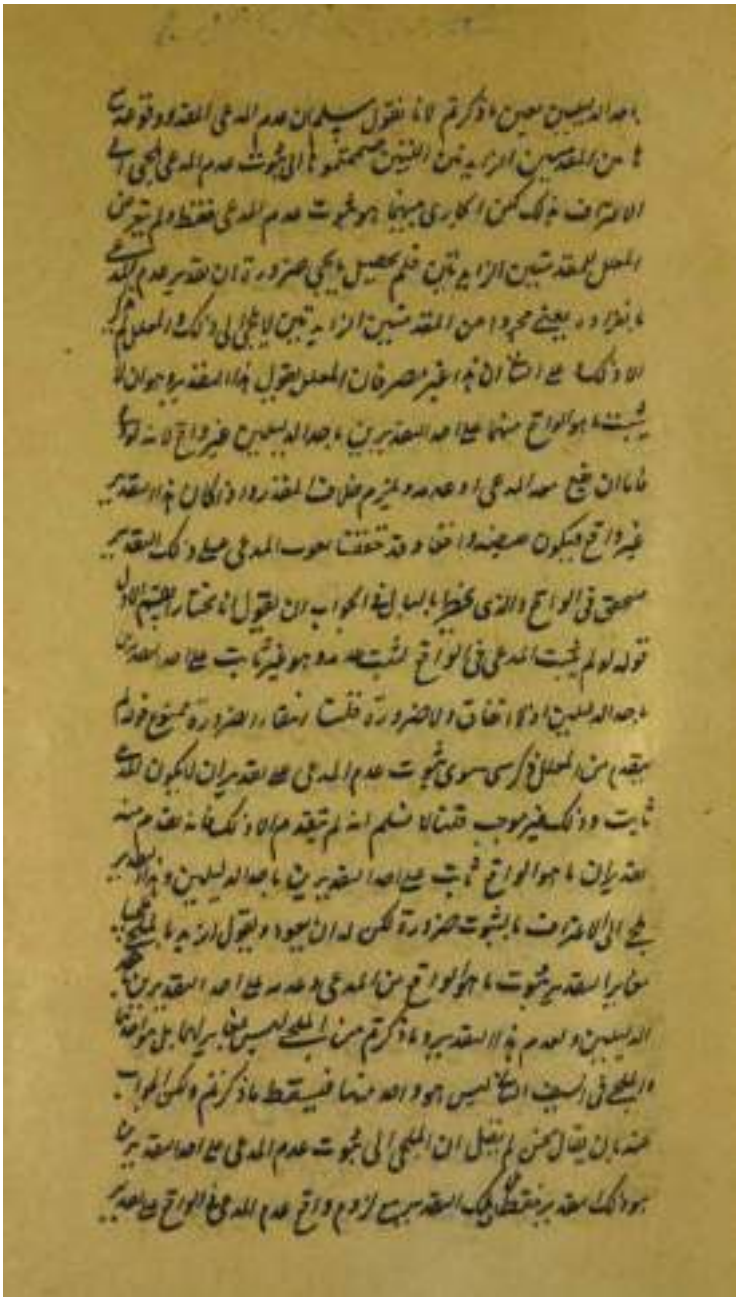

صورة الصفحة الاخيرة من مخطوطة (ن)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ربّ يسّر ولا تعسر

إملاء المولى الإمام الأعظم البارع الورع المعظّم، قطب الأولياء وخلاصة الأصفياء، سلطان الحكماء والفقهاء المتكلّمين، شيخ مشايخ العارفين وكعبة طلاب العلم والسالكين، نصير الله والحقّ والدين علي بن محمّد الكاشيّ ، أدام الله أيامه وأعطاه في دَارَيهِ مَرَامَهُ بِمُحَمَّدٍ وآلِهِ الطَّاهِرِينَ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ المُنَزَّهِ عن هَوَاجِسِ الظُّنُونِ ووَسَاوسِ الأَوهَامِ، والصَّلاة على خير الأنام محمّد وعترته وصحبه الكرام ما نبغ ظلام من ضياء وضياء من ظلام.

وبعد؛ فإنِّ مولاي الإمام ابن الإمام، منبع الجود والفضل والإنعام، أفضل دهره، وزبدة عصره، ذا الذهن الوقّاد، والطبع النقّاد، أكيس زمانه، وفائق سائر أقرانه، المخصوص من العناية الإلهية بالنفس القدسية، والأخلاق الزكية، والشيم المرضية، نعم منبع العلياء، والعلم والنهى، ومجتمع الإنعام والفخر والمجد، عماد الملّة والدين، فخر الإسلام والمسلمين «يحيى»[1] متّعه الله بشبابه بين أخلائه وأحبابه، وأوصله أقصى نهايات السعادات، وأرفع درجات الكمالات، بحقّ الحقّ ونبيه القائل بالصدق، سبق

(١) هو عماد الدين يحيى بن أحمد الكاشي (ت بعد ٧٤٥هـ) كان فاضلاً له، علم بالحساب والأدب والحديث، وكان محققًا متمرسًا في الحكمة والمنطق كما هو واضح من خلال شرحه لهذه النكات وإجاباته الدقيقة عليها ، ويؤكده قول النصير الكاشي المتقدم في حقه بأنه كان ذا ذهن وقاد وطبع نقاد ، وكان في محروسة يزد سنة ٧٤٥هـ ، وتُوُفِّيَ بأصفهان ، ويبدو من كلام المصنف أنه كان متوليًا لبعض الأعمال ، له كتب عدة منها : لباب الحساب ، وشرح مفتاح العلوم للسكاكي ، وحاشية على شرح رسالة آداب البحث السمرقندية ، وشرح لهذه النكات ، وتوجد إجازة بخطه في مجموعة من مخطوطات الفاتيكان برقم ٥٣٣ عربي .

يُنظر : كشف الظنون ١/ ٣٩، و٢/ ١٥٤٢ و١٧٦٣، الذريعة ٦/ ١٠٩، الأعلام ٨/ ١٣٥، معجم المؤلفين ١٣/ ١٨١٤.

له في حقّي من الإنعام ما لا أحصيه، ومن الأيادي ما لا استقصيه،

له أيـاد إليّ سـابقـةٌ أعـدُّ منها ولا أُعَدِّدها

جـزاه الله أفضل الجـزاء وأوفره، ووفاه أكمل الأجر وأغزره، وكان قد أشـار إليَّ بِجَمْـعِ عدة مـن المغالط والنـكات والفوائد والإيـرادات؛ ليكون ذلـك تذكرة منِّي لِعَلِيٍّ حَضرَتِه، ومونسًـا له أحيان خلوته، فتلقيت إشـارته العالية بالقبول والامتثال، وجمعـت منها خمسـين، وذلك ما كان حـاضرًا لديّ في الحال مع ذكـرى أجريتها على سـبيل الارتجال وطريق الاستعجال، ملتمسًا من عميم كرمه وشريف شيمه إصلاح مـا يقف عليه من الخلـل، ويعثر عليه أثنـاء المطالعة من الزلل، ومـن الله جلّ جلاله أسـتمدُّ التوفيق لما يكون سـببًا لصلاح الأخرى والأولى، وأسأله هداية الطريق إلى ما هو الأحرى والأولى، إِنَّهُ على ذلك قدير وبالإجابة جدير.

الأولـى[١]: لا مؤثّـر في شيء من الأشـياء إلَّا الله تعالى؛ لأَنَّهُ لـو كان المؤثّر غيره[٢] لكان ممكن الوجود، فلا بدّ له من علَّة تامّة، فتلك إمَّا نفسه أو جزؤه أو خارج عنه.

والأول: ظاهر البطلان[٣].

والثاني: يستلزمُ عدم احتياجه إلى باقي[٤].

والثالـث: يُوجبُ[٥]عدم احتياج المعلـول[٦] إلى علّة علته ضرورة خروجها عنها، واسـتغنائه عـن كلّ ما هو خارج عنهـا؛ إذ هي علَّة تامَّة، وذلك محـال؛ ضرورة[٧] أَنَّ

(١) في «ن» زيادة: «المدعى».

(٢) لم يرد في «ن»: «المؤثّر غيره».

(٣) لأنه ممكن وكل ممكن محتاج وإلا لزم الجمع بين النقيضين وهو محال .

(٤) في «ن» زيادة : «أجزائه » .

(٥) في «ن» «بوقت» والصواب ما في نسخة الأصل ، وهو محال ؛ لأنَّ كلَّ مركَّب محتاجٌ إلى أَجزائِهِ ضُرَورَةً.

(٦) في «ن» زيادة: «الأوّل».

(٧) في «ن»: «لضرورة».

المُفتَقِر إلى المفتقر إلى الشيء مفتقر إلى ذلك الشيء[١].

والجواب: أمَّا من حيث المناقضة فنقول[٢]: لا نسلّم أنّ العلل التامّة لو لم تكن[٣] الله تعالى لكانت[٤] ممكنًا له علَّة، وإنَّما يلزم أن لو كانت العلّة التامّة لذلك الأمر موجودة، لكن العلّة التامّة لا وجود لها؛ ضرورة كون عدم المانع من أجزائها.

وأمَّا من حيث المعارضة فنقول[٥]:

لو كان كما قلتم لزم أن لا يوجد مركّب أصلًا؛ لاستلزام ذلك استغنائه عن كلّ أجزائه؛ ضرورة كون الواجب مؤثّرًا تامًّا له.

الثانية: المدّعى: «أنّه ليس بين نقيضي المتباينين مباينة جزئية» على خلاف ما صرّحوا بـه؛ وذلك لأنَّ المعدوم في الخارج أخصُّ من الإمكان العام[٦]؛ لأنّه إمّا ممتنع أو ممكن معدوم[٧]، وكلّ منهما ممكن بالإمكان العام[٨]، فَبَينَهُ وبينَ اللاإمكان العام مباينة كلّية،

(١) إنَّ الإماكنَ بحاجة لتلك العلة – وهي ممكنة بحسب التقدير – فيلزمها نفس الاحتياج ، والمحتاج إلى علته محتاج إلى علة علته ، وهكذا ننقل الكلام ، فيدور أو يتسلسل وكلاهما محال .

(٢) في «ن»: «فيقول».

(٣) في «ن»: «يكن».

(٤) في «ن»: «لكان».

(٥) في «ن»: «فيقول».

(٦) لم يرد في «ن»: «العام».

(٧) قوله «معدوم ممكن» في «ن» بدل«ممكن معدوم».

(٨) الإمكان وهو ما وضع بأزاء سلب الضرورة ، فإن سلب ضرورة الوجود كان إمكانًا عامًّا سلبيًّا، وإن سلب ضرورة العدم كان إمكانًا عامًا إيجابيًا ، وإن سلب الضرورتين معًا كان إمكانًا خاصًا، وإن سلب الضرورة الذاتية والمشروطة كان إمكانًا أخص ، وإن أخذ باعتبار المستقبل كان إمكانًا استقباليًّا.

فالإمكان العام إن أخذ بالنظر إلى الوجود كان ممكن الوجود ، أي لا يمتنع وجوده ، وإن أخذ بالنظر إلى العدم كان ممكن العدم، أي لا يجب وجوده.

يُنظر : نهاية المرام في علم الكلام للعلامة الحلي ، ١/ ١١٠، الأسرار الخفية في العلوم العقلية ، للعلامة الحلي، ص٧٤، النجاة – ابن سينا ،ص٥٦.

مع أَنَّهُ لا مباينة جزئية بين الموجود وبين الإمكان العام[١].

والجواب: لا نُسَلِّمَ أَنَّ كلَّ مُمتنع ممكن بالإمكان العام، وإنّما يلزم ذلك أن لو لم يكن ضروري الطرفين[٢]، أو نقيض الإمكانِ العام، لكنّه[٣] ممنوع.

لا يقال: تعين[٤] ما لا يكونُ ضروريّ الطَّرَفَين، ولا شكَّ أَنَّهُ أخصُّ[٥]، والإمكان العام لا نقيض له، وإلّا لاجتمع النقيضان؛ ضرورة أنّه غير ضروري الوجود، فيكون ممكنًا بالإمكان العام.

لأنّـا نقول: لا نسـلّم أنّ كلّ معـدوم لا يكون ضروري الطرفـين ممكن بالإمكان العام، وإنّما يلزم أن لو لم يكن مع كونه كذلك ضروري الطرفين أيضًا لكنه ممنوع .

وإن قيّدتم بأنّه لا يكون ضروري الطرفين أصلًا، منعنا المنع المذكور بعينه ونقيض الـشيء عبارة عن أن يدخل عليه حرف السـلب[٦]، وذلك ممكـن في الإمكان العام، فيكون له نقيضٌ.

الثالثة: إذا كان موجود ما كان شريك الباري مَوجودًا[٧]، لكن المقدّم حقّ، فالتالي مثله.

---

(١) بل المباينة الجزئية لازمة ؛ لأن نقيض المتباينين إن لم يصدقا – كاللاموجود واللامعدوم – فبينهما مباينة كلية ، وإن صدقا – كاللاإنسان واللافرس – فلابد بينهما من مباينة جزئية ، وإلا لثبتت المساواة أو العموم المطلق ، وهما محالان .

يُنظر : الأسرار الخفية في العلوم العقلية ، ص٢٤، نهاية المرام في علم الكرام ، ١/ ٢٠٩.

(٢) أي إمكانًا خاصًا .

(٣) في «ن»: «كلّية».

(٤) في «ن»: «تغيره».

(٥) أي سلب الضرورة الذاتية والمشروطة، فيكون إمكانًا أخص .

(٦) لأن نقيض كل ذي جهة يكون سلب تلك الجهة .

يُنظر : التحصيل : ص٨٠ .

(٧) يرى الحكماء أن للعقل أن يتصور مفهومًا وعنوانًا لكل شيء حتى المستحيلات ، من قبيل المعدوم المطلق ، وشريك الباري ، فيحكم عليها أحكامًا مناسبة لها ، فمن حيث إِنَّهَا مفهومات في العقل ولها حظ من الثبوت تصير منشًا لصحة الحكم عليها ، ومن حيث إِنَّهَا عنوان لأمور باطلة تصير منشًا لامتناع الحكم عليها. والوجه في ذلك أن هذه المفهومات تصدق على نفسها بالحمل الأولي وعدم

بيـان اللزوم: أنّه إن كان وجود موجود مدارًا لوجودِ الشريك فظاهر، وإن لم يكن يلـزم أحد الأمرين، وهو إمّا شـمول الوجود أو وجود شريـك الباري؛ لأنه لو انتفيا فإمَّا مَعَ مدارية شمول الوجود لوجود شريك الباري وجودًا، أو لا مع مداريته.

والثاني ظاهر البطلان.

والأوّل محـال؛ إذ على تقديره إمّـا أن يكون الافتراق المعيّن بينهـما مدارًا للمدّعى وجـودًا وعدمًـا، أو لا يكون، والأوّل محـال، وإلَّا لزمَ مداريَّة الافتراق للشـمول[1] وجودًا وهو محال.

وإن لم يكن وهو مدار وجودًا فيتحقَّق على تقدير عدمه أيضًا وإلّا لكان مدارًا، هذا خلف.

والجواب: منع بطلان التالي، واسـتحالة مدارية الافتراق للشـمول[2]، أو مدارية المعيّن من الافتراق[3] للمدّعى وجودًا بناءً على أنَّ المحالَ جازَ أَنْ يستلزم المحال.

الرابعـة: كلّ معدوم ممكن في هذا الزمان موجود فيـه[4]؛ لأنّ كلّ معدوم ممكن لا يمتنع أن يوجد في هذا الزمان، وكلّ ما كان كذلك فهو موجود في هذا الزمان[5].

صدقها بالحمل الشائع العرضي (الصناعي).

يُنظر: الحكمة المتعالية: ١/ ٢٣٩.

ولا يخفى أن وجود مثل هذه الإمور يعد وجودات لفظية اعتبارية يمتنع صدقها على معانيها.

(١) قوله «الشمول للافتراق» في «ن» بدل «الافتراق للشمول».

(٢) قوله «الشمول للافتراق» في «ن» بدل «الافتراق للشمول».

(٣) في «ن»: «الافتراقين».

(٤) هذه نتيجة قياس من الشكل الأول، وتركيبه: كلُّ معدوم ممكنٌ في هذا الزمان لا يمتنع أن يوجد في هذا الزمان (صغرى). وكل ما لايمتنع أن يوجد في هذا الزمان موجود فيه (كبرى).

وبإسقاط محمول الصغرى وموضوع الكبرى، تكون النتيجة: كل معدوم ممكن في هذا الزمان موجود فيه. إلا أن صدق الصغرى فيه نظر؛ لأن الشيء مالم يجب لم يوجد، وإيجابه إنما يكون من طريق وجودعلته التامة، وهو مالم يتحقق.

(٥) لايخفى، أن الإمكان اعتبار عقلي لا تحقق له في الخارج، وحكمه في الثبوت والانتفاء واحد، فإذا حمل

أمّا الصغرى فظاهرة.

وأمّا الكبرى فهي عكس نقيض[١] قضية صادقة، وهو كلّ ما ليس بموجود في هذا الزمان فهو ممتنع فيه[٢].

والجـواب أن نقول[٣]: إن أردت بالامتناع الذاتي منعنا صدق القضية التي زعمت صدقها، وإن أردت الغيري منعنا الصغرى.

لا يقال: نريد الأعم منها[٤]، وقد[٥] تحصّل[٦] المطلوب.

لأنّا نقول: فتكون[٧] حينئذ القضية التي ادّعيت صدقها هكذا كلّ ما ليس بموجود في هـذا الزمـان فهو ممتنع فيه بالإمكان[٨] الأعم، ويكـون عكس نقيضها كلّ ما ليس بممتنع بالامتناع الأعم موجود في هذا الزمان، وما ليس بممتنع بالامتناع[٩] الأعم لا يكون ممتنعًا بشيء من الامتناعين؛ لأنّ انتفاء العام يوجب انتفاء كلّ خواصّه، فحينئذٍ محمول الصغرى إن كان المراد به ما هو موضوع عكس النقيض بعينه وهو سـلب كلّ

اللاإمكان على المعدوم لا يكون ذلك الحمل كُلِّيًّا ، فبعض المعدومات ممكن وبعضها غير ممكن ، ولا يلزم من كون اللاإمكان عدميًا كون الإمكان وجوديًا ، فالإنسان وجودي وبعض اللاإنسان وجودي أيضًا ، وكذا اللاممكن عدمي وبعض الممكنات عدمي .

يُنظر: نهاية المرام ، ١/ ١٢٨ .

(١) عكس النقيض : هو أن يؤخذ ما يناقض المحمول فيجعل موضوعًا وما يناقض الموضوع فيجعل محمولًا في القضية مع بقاء الصدق والكيف. يُنظر: منطق الشفاء ٢/ ٩٣، الأسرار الخفية ،ص٩٥ .

(٢) لا يخفى أن هذا الامتناع ليس ذاتيًا وإنما بالغير، فدعوى صدق القضية فيها نظر.

(٣) في «ن»: «يقول».

(٤) أي الإمكان العام الذي يسلب فيه إحدى الضرورتين كما تقدم توضيحه.

(٥) لم يرد في «ن»: «قد».

(٦) في «ن»: «تحصيل».

(٧) في «ن»: «فيكون».

(٨) في «ن»: «بالامتناع».

(٩) لم يرد في «ن»: «بالامتناع».

من الامتناعين، منعنا الصغرى؛ لجواز أن يكون ممتنعًا بالغير. وإن كان المراد به[١] غير ذلك، لم يكن الوسط متحدًا، فلا يكون[٢] على هيئة شكل من الأشكال؛ إذ الشكل إنّما يحصل[٣] باعتبار الوسط المتّحد وحينئذٍ نمنع الإنتاج.

الخامسة: المدّعى ثابت[٤]؛ لأنّ مداره أو ملزومه ثابت؛ لأنّ الافتراق بين شمول العدم لهما وبين الافتراق بينهما إمّا أن يكون متحقّقًا أو لا يكون، فإن لم يكن فكلّ من الشمولين يحقّق أحدهما، وإن كان متحقّقًا، فإمّا يتحقّق الافتراق فيتحقّق أحدهما[٥] أو يتحقّق الآخر، والافتراق ليس مدارًا لأحدهما، فعلى تقديري تحقّقه وانتفائه يتحقّق، وإلّا يكون مدارًا.

والجواب: قريب مما مرّ في الثالثة.

السادسة: المدّعى متحقّق[٦]؛ لأنّ اللازم[٧] مع عدم الملزوم الأخصّ منه إمّا أن يكون مدارًا لأحدهما أو لا يكون.

فإن كان مدارًا فإن تحقّق فظاهر، وإلّا فانتفاؤه لا يجوز أن يكون بالأوّل، وإلّا يلزم مداريّة الأخص وجودًا لما هو أعم منه وذلك محال، فتعيّن عدمه بالآخر، وهو محقّق لأحدهما.

وإن لم يكن مدارًا ، يتحقّق أحدهما، وإلَّا لكان مدارًا، والمقدّر[٨] خلافه.

---

(١) محمول الصغرى.

(٢) هذا القياس .

(٣) في «ن»: «محصّل».

(٤) تقدمت الإشارة في النكتة الثالثة إلى أن دعوى صدق القضية ممنوعة، وأن صدق المقدمة الصغر يغير مسلم ، لأن وجوبها بالغير وليس ذاتيًا.

(٥) في «ن»: «هما».

(٦) في «ن» زيادة: «أو ملزومه».

(٧) يريد باللازم هنا : المدعى نفسه، وهو دعوى صدق القضية .

(٨) في «ن»: «المقدار».

وجوابه: قريب من جواب المتقدّم عليه.

السابعة: كلّ ممتنع موجود في الخارج[١]؛ لأنّ كلّ[٢] ممتنع موجود في الذهن، وكلّ ما هو موجود في الذهن موجود بالوجود المطلق[٣]؛ لأنّهما متلازمان[٤]، وكلّ ما ليس بمعدوم بالعدم المطلق[٥] فليس بمعدوم بالعدم الخارجي، فيكون موجودًا بالوجود الخارجي[٦]، وهو المطلوب.

والجواب: لا نسلّم تنافي العدم المطلق والوجود المطلق، فإنّهما مجتمعان في الموجود الذهني الذي ليس بموجود في الخارج، بل المنافي[٧] للوجود المطلق عدم خاصّ هو انتفاء ذلك المفهوم، وهذا العدم الخاصّ مغاير لعدم زيد وعدم عمرو، والعدم المطلق أعم من الجميع، ولا يلزم من منافاة الأخصّ منافاة الأعم.

الثامنة: انحصار الأحكام في الضروري[٨] والكسبي غير صحيح؛ لأنّ حمل الحدّ

(١) هذه نتيجة قياس مركب من أكثر من قياس : نتيجة القياس الأول (كل ممتنع موجود بالوجود المطلق) ونتيجة القياس الثاني (كل ممتنع لا يكون معدومًا بالعدم المطلق) ونتيجة القياس الثالث (كل ممتنع لا يكون معدومًا بالعدم الخارجي) ومن ثم يكون موجودًا .

(٢) لم يرد في «ن»: «كلّ».

(٣) لم يرد في «ن»: «فلا يكون معدومًا بالعدم المطلق».

(٤) في «ن»: «متقابلان».

(٥) يراد به العدم الذي يعم المعدوم الممتنع التحقق الذي لا شيئية له، بل لا يُخبرعنه، والمعدوم الممكن التحقق.

(٦) لا يخفى أن نتيجة هذا التركيب هي بالمغالطة أشبه؛ لأن تصور بعض الأشياء ذهنيًا لا يستلزم وجودها في الخارج ، فإنا نتصور شريك الباري ، ونحكم عليه بالامتناع ، والحكم على الشيء يستدعي تصوره، وكما نتصور بحرًا من زئبق، وجبلًا من ياقوت، نحكم بامتياز بعض هذه التصورات عن بعضها الآخر ، فتبين أن التميز في التصور الذهني لا يوجب ثبوتًا في الخارج.

يُنظر: نهاية المرام ، ١/ ٦٢.

(٧) في «ن»: «المباني».

(٨) لا يخفى أن العلم ينقسم إلى علم حضوري، كعلم الإنسان بنفسه ، وإلى علم حصولي، والحصولي ينقسم إلى تصور وتصديق، والتصديق ينقسم إلى ضروري (بديهي) كتصور معنى الوجود، وإلى

عـلى المحدود في قولنا: «الإنسـان هو الحيـوان الناطق»[1] مثلًا غـير ضروري؛ إذ قد يشـكّ العقلاء في كونه حدًّا له أو رسـمًا له أو محمولًا عليه وليس بكسـبي؛ إذ الحدّ لا يكتسب بالبرهان.

لا يقـال: هذا ليـس بحمل، فإنّ الحمل معنـاه ما صدق عليـه الأوّل من جزئياته صدق عليه الثاني، ومعنى قولنا: «الإنسـان هو الحيوان الناطق» أي حقيقة الإنسـان وماهيته هو هذا، فهو من حيث كونه حدًّا[2] وفيه حصول المطلوب.

والجواب: لا يلزم من أنّه لا يكتسب بالبرهان أن لا يكون كسبيًّا ؛ لجواز أن يكون كسبيًّا لا يمكن كسبه أصلًا، أو لا يكون كسبه بالبرهان ويمكن بطريق آخر[3]، لا بدّ لذلك من دليل.

التاسـعة: إنتـاج الأوّل غير متحقّـق[4]، وإلّا فالتنافي ثابت بينه وبـين أمر متحقّق في الواقـع، وإلّا فمـدار الأوّل ودائر الثاني إمّا أن يشـملهما التحقّق أو اللاتحقّق أو لا يشملهما واحد منهما.

والأخيران ظاهرا البطلان.

والأوّل مـع عدم أحدهمـا إن لم يكن مدارًا لعـدم إنتاج الأوّل يلـزم المدّعى، هذا خلـف، وإن كان، فـإن كان متحقّقًا فكذلـك، وإلّا فعدمه إمّا بالجميـع أو بالأوّل أو بالعدم.

كسبي (نظري) كتصور حقيقة الروح، والتصديق ينقسم كذلك إلى ضروري، كالتصديق باستحالة اجتماع المتناقضين أو ارتفاعهما معًا، وكسبي ، كالتصديق بأن مجموع زوايا المثلث تساوي قائمتين . يُنظر : الأسرار الخفية ، ص١٤ ،النجاة، ص٤٣ .

(١) هذا تعريف بالجنس والفصل القريبين، وهو حد تام؛ لاشتماله على جميع ذاتيات المعُرَف.

(٢) في «ن» زيادة: «غير محمول لأنّا نقول اشتراطهم مساواة الحدّ للمحدود وفي الصدق يدلّ على جملة من حيث كونه حدًّا».

(٣) كالعلم القدسي.

(٤) أي القياس من الشكل الأول ؛ لتخلف صغراه في الصدق كما تقدم بيانه في النكتة الثالثة.

والأوّلان واضحا البطلان.

والثالث ملزوم لمداريته ؛ لعدم أحدهما[١]، وأنّه محال.

وجوابه : منع التقدير، وقد سبق في النكات المتقدّمة[٢] توجيهه.

العاشرة: الجزء ليس بمتحقّق[٣]، وإلّا فإمّا أن يتحقّق شمول الوجود أو شمول العدم لعلة عدمه[٤] ولازم وجوده أو لا يتحقّق أحدهما، فإن تحقّق أوّل الأوّلين فخلف[٥][٦]، وإن كان الثاني فأحد المجموعين وهو انتفاء شمول الوجود مع لازم الوجود أو انتفاء شمول العدم مع علة العدم، إمّا أن يتحقّق أو لا، فإن تحقّق فخلف، وإلّا فانتفاء المجموع الثاني ليس بالجزء الثاني، وإلّا كان عدمه لازمًا لعدمه، فيلزم منه أن يكون شمول العدم على تقدير ثبوت علّة العدم، وهو محال، وإن انتفى بالآخر لزم الخلف.

وجوابه: مثل ما مرّ[٧].

الحادية عشرة: الحيوان ليس بمركّب؛ لأنّه لا أجزاء له، وإلّا فهي[٨] إمّا حيوانات أو غيرها.

---

(١) . قوله «لأحدهما» في «ن» بدل «لعدم أحدهما».

(٢) في النكتتين الثالثة والرابعة.

(٣) أي الجزء الذي لا يتجزأ، وأيسر ما يمكن أن يقال فيه: إن الزمان منه ماضٍ ومنه مستقبل وهما معدومان، فلابد من جزء حاضر وهو الآن، وإلا لعدم الزمان مطلقًا. وكذا الحركة ؛ لضرورة ملازمتها للزمان، وكذا مسافة الحركة بناءًعلى الملازمة؛ لأن زمان نصف الحركة نصف زمان كلها، وأيضًا الحركة في نصف المسافة نصف الحركة في كل المسافة التي وقعت فيها الحركة، فثبت وجود أجزاء لا تتجزأ في الزمان والحركة والمسافة .

يُنظر : مناهج اليقين ، ص١٠٥، الأسرار الخفية ، ص٢٢٩، الطبيعيات عند العلامة الحلي ، ص١٢١ .

(٤) أي عدم الجزء.

(٥) لأنه بخلاف التقدير .

(٦) في «ن»: «مختلف».

(٧) أي تخلف صغرى القياس عن الصدق كما تقدم بيانه.

(٨) الأجزاء .

والأوّل يوجب تقدّمه على نفسه[١].

والثاني إن لم يحصل أمر زائد كان الحيوان بعينه ما ليس بحيوان، وإن حصل هناك هيئة عارض[محصلة[٢] للحيوان لزم كون الحيوان عارضًا[٣]؛ لأنّ المحتاج إلى المحتاج إلى المحلّ محتاج إليه[٤].

والجواب: النقض[٥] بسائر المركّبات الجوهريّة[٦]، وأيضًا قولكم: حيوانات ما تريدون به؟

تريدون أنّ أجزائه يصدق عليها ذلك؟ أو أنّ مفهومها وحقيقتها ذلك؟ إن[٧] أردتم الأول: منعنا لزوم تقدّم الشيء على نفسه.

وإن أردتم الثاني: فلا نسلم أنّه إن لم[٨] يحصل زايد يلزم أن يكون الحيوان بعينه ما ليس بحيوان بل حيوان، لا بدّ لذلك من دليل.

الثانية عشرة: قول من قال: النظر[٩] لا يفيد العلم غير صحيح؛ لأنّ ذلك غير

(١) لأن أجزاء المركب تتقدم عليه وجودًا ضرورة.

(٢) في الأصل (محصولة) وما أثبتناه من نسخة «ن».

(٣) في «ن»: «عرضًا».

(٤) وتوضيحه، أنه لابد للحيوان من هيئة محصلة فيكون محتاجًا لها ، وهذه الهيئة محتاجة لمحل ، ومن ثم يكون الحيوان محتاجًا للمحل .

(٥) في «ن»: «البعض».

(٦) لأنه لو تم ما ادعيتم لما صح وجود أي مركب جوهري، وهو باطل ضرورة .

(٧) في «ن»: «إذ».

(٨) لم يرد في «ن»: «إن لم».

(٩) هو ترتيب أمور ذهنية ليُتوصَّل بها إلى أمر آخر، فالأمور الذهنية مادته، والترتيب صورته، فإن صحتا كان صحيحًا، وإلا فلا ، وهو يفيد العلم على سبيل اللزوم ؛ لأنه يستحيل انفكاكه عنه ضرورة، ولكن بشرط كون مادته معلومة، فضلًا عن صحة الترتيب، فإن كانت المقدمتان فيه علميتين والترتيب صحيحًا أفاد العلم ، وإلَّا لم يلزم. يُنظر : تحصيل النجاة في أصول الدين ص٤١-٤٢.

ضروري، للاختلاف بل نظري[١]، فيلزم نفي الشيء بنفسه، وأنّه تناقض.

قيل في الجواب[٢]: إِنَّهُ مشترك الإلزام؛ إذ[٣] بيانه ليس ضروريًّا، للاختلاف بل نظريًّا، فيلزم إثبات الشَّيء بنفسه، وهو أيضًا تناقض.

وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ نَفْيَ الشَّيءِ بِنَفسِهِ تناقضٌ دون إثباته بنفسه.

لا يقال: إثبات الشي بنفسه يقتضي العلم بالشيء قبل العلم به، وهو تناقض.

لأنّا نقول: الأوّل نفي الشيء وإثباته لشيء من جزئياته وأنّه تناقض؛ إذ نفي المطلق[٤] يستلزم نفي كلّ واحد[٥] من جزئياته دون الثاني؛ إذ قد يكون المقيد بعض جزئياته ويكون ضروريًّا من حيث ذاته موجبًا للعلم بالمجهول، ومن حيث إِنَّهُ معروض لذلك العارض لا يكون معلومًا.

الثالثة عشرة: الحركة ليست بموجودة، وإلّا فعلّتها إمّا آنية أو زمانية ؛ لأنّ وجودها إمّا أن يكون[٦] دفعة أو لا دفعة.

فإن كان الأوّل لزم تحقّق الحركة بجميع أجزائها في الآن، هذا خلف.

وإن كان الثاني نقلنا الكلام إليه، فإمّا أن ننتهي[٧] إلى علّة غير زمانية الوجود،

---

(١) لا يخفى أن العلوم ليست كلها ضرورية بالبديهة، ولا نظرية وإلا لزم الدور أو التسلسل – وهو مبني على حدوث النفس – فإذن بعضها ضروري وبعضها كسبي ، والكسبي منه ما يكفي في تحصيله وجود مبادئه من غير آلة؛ لكونه من قبيل العلوم المتسقة المنتظمة في الحسابيات والهندسيات، ومنه ما يفتقر – مع تحصيل مبادئه – إلى وجود آلة يؤمن معها الخطأ، كالإلهيات. يُنظر : الأسرار الخفية ، ص٨– ٩.

(٢) في «ن»: «جوابه».

(٣) في «ن»: «إذا».

(٤) في «ن»: «المطلوب».

(٥) لم يرد في «ن»: «واحد».

(٦) لم يرد في «ن»: «أن يكون».

(٧) في «ن»: «ينتهي».

بمعنى أن لا يكون وجودها على التدريج، ويلزم منه[1] استمرار الحركة وتحقّقها بسائر أجزائها، والتسلسل من جانب العلل، وكلّ واحد منها محال[2].

والجواب: أنّ الحركة تطلق على معنيين[3] :

أحدهما: التوسط بين المبدأ والمنتهى.

والثاني : الامتداد الموهوم المركّب من التوسطات المعيّنة الحاصلة للمتحرّك من كلّ حدّ من حدود المسافة من أوّلها إلى آخرها.

والأوّل موجود في جميع أجزاء الزمان.

والثاني لا وجود له في الخارج أصلًا.

الرابعة عشرة: هذا الشيء ليس بموجود، وإلّا فحال اتصافه بالوجود أي حال لحوق صفة الوجود له – إن كان موجودًا لزم كونه موجودًا[4] بهذا الوجود، وذلك

(١) قوله «يلزم فيه» في «ن» بدل «ويلزم منه».

(٢) يعد موضوع الحركة من بين أهم موضوعات العلم الطبيعي التي تباينت فيها آراء الحكماء والمتكلمين بين مثبت لوجودها وبين ناف له ، ومن المثبتين من جعل وجودها عينيًا ، في حين جعله بعضهم ذهنيًا، والمشهور عند جمهور الحكماء أن حصولها تدريجي سيال لا دفعي، بينما ذهب جمهور المتكلمين إلى أنها تحصل دفعة.

وفي تقديرنا أن أفضل من قرر مفهوم الحركة هو العلامة الحلي، وقد خلص إلى أنها حصولات دفعية متعاقبة في أحياز متلاصقة، كما صرح به في نصوص عدة، ومن ذلك قوله : " تقتضي الطبيعة الحركة عند خروجها من الحالة الملائمة إلى الحالة غير الملائمة، ثم إن غير الملائمة تشترك في الوصول إلى الأيون التي يصل إليها المتحرك على سبيل القطع والتجدد مما يفصلها الوهم وإن كانت المسافة والحركة في الأعيان موصولتين.

فعلة الحركة أمران : ثابت هو الطبيعة، ومتجدد هو الوصول إلى الحيثيات والأينيات غير الملائمة على سبيل التجدد حتى يصل الجسم إلى مكانه الطبيعي .يُنظر : الأسرار الخفية ، ص٢٤٠، الطبيعيات عند العلامة الحلي ، ص٢٧٠.

(٣) يُنظر : طبيعيات الشفاء ،١/ ٨٣-٨٥، المباحث المشرقية ، ١/ ٦٧٢، نهاية المرام في علم الكلام ، ث/ ٣٣٣-٣٣٥.

(٤) حال اتصافه.

تحصيل للحاصل[١].

وان كان معدومًا اجتمع النقيضان[٢]. وإنْ شئنا ادَّعينا في هذه النكتة ارتفاعَ الوجود والعدم معًا، أمَّا ارتفاع الوجود فَمَا تَقَدَّمَ، أمَّا ارتفاع العدم فمثلُهُ أيضًا[٣].

والجواب: إِنَّا نَختارُ أنَّ لحوقَ صفة الوجود له في آن اتصافه بالوجود ويمتنع[٤] لزوم تحصيل الحاصل، وإنَّمَا يلزم أَنْ لو كان مَوجودًا بغيرِ هذا الوجود، لكنَّهُ ممنوع بل إِنَّ اتِّصَافَهُ بالوجود ولحوق صفة الوجود له هو آن واحد هو أوَّل زمان الوجود ونهاية زمان العدم.

الخامسة عشرة: جميع أجزاء الماهية عين الماهية؛ لأنّه لولا ذلك لكان إمّا جزءها أو خارجًا عنها.

والأوّل محال، وإلّا لزم أن لا يكون المجموع مجموعًا.

والثاني أيضًا محال، وإلّا لزم أن يكون[٥] أجزاء الماهية خارجة عنها، هذا خلف.

والجواب: لا نسلّم لزوم[٦] خروج أجزاء الماهية[٧]، بل اللازم خروج جميع

(١) لا يخفى أن اتصاف الشيء بصفة الوجود مسبوق بحصول ذلك الشيء في نفسه ، لأن حصول الصفة للشيء فرع حصول الشيء في نفسه، فهو متقدم على الصفة. ولا أقل من التقدم في الرتبة فلا يلزم تحصيل الحاصل .

(٢) لا يخفى أن الوجود قائم بالماهية من حيث هي هي، لا من حيث إنها موجودة أو معدومة ، ولا يلزم من عدم إدخال الوجود في الاعتبار إدخال العدم فيه، فلا يلزم اجتماع النقيضين، بل يجتمعان كاجتماع المقبول والقابل .

يُنظر : نهاية المرام ،ج ؟، ص٤٤-٤٥.

(٣) لم يرد في «ن»: «والجواب أنّ الحركة تطلق على ... فمثله أيضًا».

(٤) في «ن»: «يمنع».

(٥) قوله «كون» في «ن» بدل «أن يكون».

(٦) لم يرد في «ن»: «لزوم».

(٧) أي كل جزء جزء.

الأجزاء، وهو مغاير لكلّ واحد[1]، وكونه ليس بخارج ممتنع ، لا بدّ لها من دليل[2] .

السادسة عشرة: جميع أجزاء الماهية ليست عين[3] الماهية، وإلّا لزم أن لا يوجد مركّب أصلا[4]؛ لأنّ علته التامة إمّا عينه أو جزؤه أو خارج أو مركّب من الداخل والخارج.

والأول يستلزم تقدّم الشيء على نفسه.

والثاني باطل أيضًا؛ لأنّ ذلك الجزء إمّا جميع الأجزاء أو بعضها، فإن كان الأوّل والتقدير أنّه نفس[5] الماهية، فيلزم[6] ما لزم من القسم الأوّل، وإن كان الثاني[7] لزم استغناء الشيء عن بعض أجزائه.

ويعلم من ذلك بطلان القسمين الآخرين[8].

---

(١) في «ن» زيادة: «واحد».

(٢) يمكن أن يقال في الجواب: لو كان مجموع الأجزاء نفس الماهية، لم تكن للمركب علة تامة؛ لأنها ليست مجموع الأجزاء؛ لأن التقدير أنها نفسه، ولا بعضها؛ لافتقاره إلى الآخر، ولا الخارج ؛ لافتقاره إلى الأجزاء، ولا إلى جميع الأجزاء والخارج ، وإلَّا لكانَ نفس الماهية جزء علتها ، ولا بعض الأجزاء والخارج ؛ لافتقاره إلى بعضها الآخر، كما عن النصير الطوسي . يُنظر: نهاية المرام ،١/ ١٦٧.

(٣) في «ن»: «غير».

(٤) لم يرد في «ن»: «أصلاً».

(٥) في «ن»: «بغير».

(٦) في «ن»: «فلزم».

(٧) في «ن»: «الذاتي».

(٨) يمكن أن يقال في الجواب كما عن النَّصير الطُّوسيِّ : « مجموع أجزاء الماهية نفسها، وإلا كان إما داخلاً فيها وهو محال ، وإلَّا لكان هناك جزء آخر، فلم يكنْ ما فرضناه مجموع الأجزاء ، هذا خلف، أو خارجًا عنها ، فتكون الأجزاء عوارض وهو محال ». وتأمل العلامةُ الحليُّ فيهِ ،فقال :« وليس بجيد؛ لأن هنا قسمًا آخر وهو أن يكون مجموع الداخل ؛ لأن كلامه يشعر بأنه أراد بالداخل بعض الأجزاء». يُنظر : نهاية المرام في علم الكلام ،ج٣،ص١٦٦-١٦٧.

ثـم إنّي لا يخطر ببـالي البالي على هذا الكلام شيء، لكني سـمعت من بعض أعيان هذا الوقت يقول عليه:

نختار أنّ علّته[١] التامة نفسـه، ولا نسـلّم لزوم تقدّمه على نفسـه، فإنّ العلّة التامة كلّ واحد من أجزائها متقدّم لا مجموعها.

وهذا الكلام لا يعجبني[٢]، فليتأمل مولانا[٣] فيه.

السـابعة عشرة: الواجـب موجود[٤]؛ إذ لمجموع الممكنات علّـة مانعة من عدمه، والمانـع من العـدم مانع من عـدم خـاص[٥]، أعني: عدمـه لعدم كلّ جـزء، ولعدم المجمـوع. و[٦]ما هو كذلك مغاير لكلّ جـزء للمجموع[٧]، فيكون خارجًا، والخارج واجب الوجود.

والجـواب: إن أردت بالمجموع غـير كلّ واحد واحد[٨]، فلا نسـلم أنّ له وجودًا حتّى يحتاج إلى علّة.

وإن أردت كلّ واحد واحد، فالعلّة المانعة من عدمه واحد آخر[٩]، وهكذا إلى غير النهاية.

---

(١) في «ن»: «عليه».

(٢) لأنه يلزم منه إما أن لا تكون العلة متقدمة على المعلول، أو تخلف العلة التامة عن كونها علة ، فتدبر.

(٣) لم يرد في «ن»: «مولانا».

(٤) هذه نتيجة قياس استثنائي لا يحتاج إلى مقدمة أخرى حتى يكون منتجًا، بل يكتفي بالمقدم والتالي .

(٥) لايخفى أن العدم الخاص أعم من العدم العام؛ فإن الحيوان يشمل الإنسان وغيره ، فغير الإنسان لا يصدق عليه أنه إنسان ، بل عدمه. ولا يصدق عليه عدم الحيوان ؛ لأنه أحد أنواعه، ويصدق أيضًا عدم الإنسان على ماليس بحيوان ، وهو ظاهر، فعدم الحيوان لا يشمل أفراد عدم الإنسان، وعدم الإنسان شامل لأفراد ماليس بحيوان ، فيكون عدم الأخص أعم من عدم الأعم . يُنظر : كشف المراد، ص٦٦.

(٦) في «ن» زيادة: «كلّ».

(٧) في «ن»: «وللمجموع».

(٨) لم يرد في «ن»: «واحد».

(٩) أي يقتضي أكثر من علة وهكذا فيتسلسل.

الثامنة عشرة: الواجب موجود؛ لأنّه لا شكّ في وجود موجود، فذلك إن كان واجبًا فظاهر، وإلّا فنحتاج إلى علّة تامة[١].

فهي إن كانت واجبة فظاهر، وإلّا فهي ممكنة محتاجة إلى علّة تامة وهي[٢] لا محالة مغايرة لها[٣] غير[٤] جزئها.

فيلزم افتقار المعلول إلى أمر خارج عن علّته التامة، فلا تكون[٥] العلّة التامة تامة[٦]، هذا خلف.

الجواب: لا نسلّم أنّ العلّة التامة موجودة حتّى تحتاج إلى علّة، وقد سبق مثله[٧].

التاسعة عشرة: واجب الوجود موجود، ولنقدم مقدّمتين:

الأولى: أنّ العلّة التامة للشيء مشتملة على جميع أجزاء معلولها وعلل أجزائه[٨] ضرورة أنّها جميع ما يحتاج إليه الشيء.

الثانية: أنَّ العلَّة التامة[٩] لجميع الموجودات الممكنة على تقدير انحصار الموجودات[١٠] يجب أن يكون جُزءَها[١١]؛ لأنهَّا على هذا التقدير لا يجوز أن يكون

(١) توجب وجوده؛ لأن الشيء مالم يجب لم يوجد.

(٢) العلة الثانية.

(٣) للعلة الأولى ؛ لأنه يستلزم أن يكون الشيء علة لنفسه وهو محال .

(٤) في «ن»: «وغير».

(٥) في «ن»: «يكون».

(٦) ضرورة أن المفتقر إلى المفتقر مفتقر.

(٧) في جواب النكتة الأولى .

(٨) أي وعلى جميع علل أجزاء المعلول المتوقف عليها.

(٩) في «ن» زيادة: «للعلّة التامة».

(١٠) في «ن» زيادة: «في الممكنات».

(١١) لأن هذه الموجودات الممكنة المنحصرة لها علة تامة، وهي ممكنة أيضًا فيكون لها علة تامة، وهي بدورها جزء من الممكنات.

نفسها[١] ولا خارجة[٢]؛ إذ لا خارج.

ثم نقول: لو لم يكن الواجب موجودًا لكان الموجودات كلّها ممكنة، فلمجموعها علّة تامة مشتملة على جميع أفراد الممكنات، وأفراد عللها بحكم المقدّمة الأولى، وهذه العلّة ممكنة لا محالة فلها علّة أخرى كذلك أيضًا لكن ذلك محال؛ لأنّها حينئذ تكون[٣] متوقفة على جميع الموجودات الممكنة وهي جزء، هذا بحكم المقدّمة الثانية، فيلزم توقّف الشيء على نفسه، وذلك محال.

والجواب: كلا الجوابين السابقين عن النكتَتَين المُتَقَدِّمَتَين[٤] في إثبات الواجب وإن أمعن النظر زيادة إمعان أمكن دفعهما، وكان برهانًا حِسِّيًّا على إثبات الواجب تعالى[٥].

العشرون: الواجب ليس بموجود[٦]؛ لأن انعدام حادث معيّن يوجب انعدام علّته الموجبة، وانعدامها يوجب انعدام علّتها الموجبة وهكذا إلى أن يلزم انعدام الواجب؛ إذ سلسلة العلل الموجبة تنتهي[٧] إليه؛ لبطلان التسلسل في العلل الموجبة، وكلّ ما

(١) لأنها جزء الموجودات الممكنة، والممكنات متوقفة على أجزائها، وقد تقدمت الإشارةُ في النكتة الثامنة عشرة إلى أنَّ المفتقر إلى المفتقر مفتقر .

(٢) لأن كل ما كان خارجًا عن صفحة الوجود فهو عدم .

(٣) في «ن»: «يكون».

(٤) وحاصل ما جاء في النكتة السابعة عشرة أن علة عدم كل واحد يستلزم التسلسل ، وفي النكتة الثامنة عشرة: عدم التسليم بوجود العلة تامة.

(٥) إن أقوى ما يمكن أن يقال في الجواب – كما عن العلامة –: " هاهنا موجود بالضرورة ، فإن كان واجبًا فهو المطلوب ، وإن كان ممكنًا استند إلى مؤثر بالضرورة ، فمؤثره إن كان واجبًا فهو المطلوب، وإن كان ممكنًا لزم التسلسل أو الانتهاء إلى الواجب والأول باطل، فالثاني حق ". الأسرار الخفية ، ص٥١٩.

(٦) هذه القضية نتيجة قياس استثنائي مركب من مقدم صحيح وهو (كلما انعدم حادث معين) ولكن تاليه باطل ضرورة ، لاستحالة التسلسل في العلل إلى غير النهاية، وإلّا لزمَ عدم واجب الوجود وهو محال .

(٧) في «ن»: «ينتهي».

عدم فليس بواجب، فلا واجب في الوجود.

والجواب: لا نسلّم بطلان التسلسل في العلل الموجبة[١]، بل في العلل[٢] الفاعلة[٣]، والمنعدم المعدات[٤] و[٥] الاستعدادات[٦] فقط.

وتحقيق ذلك يحتاج إلى بحث طويل، فليطالعه مولانا[٧] من مباحث في الصدورات المذكورة في آخر كتاب التجريد[٨].

الحادية والعشرون: لا شيء من الحوادث في هذا الزمان بموجود[٩]؛ لأنّه على تقدير وجود شيء منها لا بدّ له من علّة موجبة له موجودة، فهي إمّا حادثة أو قديمة.

والثاني يستلزم قدم الحادث[١٠].

والأول يفضي إلى علل موجبة غير متناهية دفعة، فننقل الكلام إلى علّة العلة، وذلك محال[١١].

---

(١) لا يخفى أن العلة الموجبة هي جزء مركب من أمر ثابت هو العلة الفاعلة، مضافًا إلى علل وأمور أخرى متغيرة حادثة، وما ينعدم هو لانعدام علته الموجبة ؛ لانعدام الجزء المتغير .

(٢) في «ن»: «العلّة».

(٣) وهي ما كان حصول المعلول مستفادًا منها وتكون خارجة عنه.

يُنظر : إيضاح المقاصد من حكمة عين القواعد ، ص٩٥.

(٤) العلة المعدة هي ما يقرب العلة إلى معلولها بعد بعدها عنه، كالحركة إلى المنتصف، فإنها معدة إلى الحركة إلى المنتهى، أو إلى ضد الحركة وهو السكون .يُنظر : كشف المراد ، ص٢١١.

(٥) حرف الواو أثبتناه من نسخة «ن» وفي نسخة الأصل«في».

(٦) كالجنين المستعد لقبول الصورة الإنسانية وهو إعداد قريب، وكالنطفة لقبولها الصورة الإنسانية وهو إعداد بعيد. يُنظر : كشف المراد ، ص٢١١.

(٧) لم يرد في «ن»: «مولانا».

(٨) يُنظر : كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد ، ص٥٤٣.

(٩) هذا نتيجة قياس (صغراه) : لو لم يصدق لا شيء من الحوادث بموجود في هذا الزمان لكان شيء منها موجودا منه (وكبراه) لو كان شيءٌ من الحوادث موجودًا في هذا الزمان لكان له علة موجبة.

(١٠) لعدم تخلف المعلول عن علته على ما ذهب إليه جمهور الفلاسفة .

(١١) لأنه يستلزم التسلسل الممل ضرورة .

والجواب: بعينه جواب ما تقدّم قبله[١].

الثاني والعشرون: أفضل الوضوئين واجب، خلافًا لأبي حنيفة[٢]؛ لأنّه يصدق: لا شيء مما ليس بواجب أفضل، ويلزمه كلّ ما ليس بواجب ليس بأفضل، وينعكس بعكس النقيض[٣] إلى المدعى. والدليل على صدق ما ذكرناه من القضية السالبة الكلّية أنّه لولاها لصدق: بعض ما ليس بواجب أفضل، وانعكس[٤] بالمستوي[٥] إلى قولنا: بعض الأفضل ليس بواجب.

وكلّ[٦] ذلك محال؛ لأن على تقدير صدقه إمّا أن يكون الأفضل أعم من الواجب، أو الواجب أعم، أو هما متساويان، أو متباينان.

والأول[٧] باطل، وإلّا يلزم كون بعض الأفضل واجبًا، وبعضه ليس بواجب وذلك باطل بالإجماع.

والثاني[٨] والثالث[٩] باطلان؛ إذ سلب الأعم والمساوي عن الأخص والمساوي محال.

---

(١) في النكتة السابعة وفي النكتة السابقة.

(٢) الذي يرى وجوب الوضوء مطلقًا، لا هذا الوضوء الخاص بعينه ولا ذاك خلافًا للشافعي الذي يرى وجوب الأفضل كما سيأتي، وهو ما يراه المصنف .

(٣) تقدم توضيحه في النكته الرابعة.

(٤) في «ن»: «العكس».

(٥) وهو تبديل الموضوع إلى المحمول والمحمول إلى الموضوع في القضيية الحملية ، والمقدم إلى التالي والتالي إلى المقدم في الشرطية مع بقاء الكيف (السلب والإيجاب) والصدق ، ويستعمل العكس المستوي في النوع الثالث من أنواع التلازم بين القضيتين وهو: لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها). يُنظر: الإشارات والتنبيهات مع الشرح ، ١/ ١٩٦، النجاة، ص٦٤، الأسرار الخفية ، ص٨١.

(٦) في «ن»: «لكن».

(٧) الأفضل منها أعم من الواجب .

(٨) الواجب أعم منهما .

(٩) التساوي بينهما .

والرابع[1] أيضا باطل، وإلّا يلزم صدق «كلّما هو واجب من الوضوئين ليس بأفضل» وذلك محال بالإجماع.

أمّا عند أبي حنيفة فلأنّ الواجب المطلق لا هذا العين ولا ذلك[2]. وأما عند الشافعي؛ فلأنّ الواجب هو الأفضل[3].

والجواب: أنّ هذه سالبة المحمول لا تفتقر إلى وجود الموضوع[4]، فلا يلزم أن يوجد وضوء ويصدق عليه[5] أنّه واجب ثم يصدق عليه أنّه ليس بأفضل، والباطل بالإجماع هو ذلك.

الثالثة والعشرون: طلب العلم أفضل من الاشتغال بالعبادات الغير الواجبة[6]؛ لأنّ ما هو الأفضل منهما إن كان واجبًا والثاني غير واجب، فهو غير أفضل، والأوّل أفضل، وإن لم يكن واجبًا، فالثاني إمّا أن يكون واجبًا أو لا يكون، فإن كان واجبًا لا يكون أفضل، وإلّا يلزم خلاف المفروض، وإن لم يكن واجبًا لم يكن أفضل بطريق الأولى، فتعيّن كون الأفضل هو الأوّل.

والجواب: أنّ كون الثاني واجبًا محال[7]، جاز أن يلزمه خلاف المفروض؛ إذ المحال يستلزم المحال.

---

(١) التباين بينهما وهو باطل؛ لأن نقيض أحدهما يصدق على الآخر، ومن ثم يصدق كل ما هو واجب من الوضوءين فليس بأفضل وهو باطل .

(٢) شرح النكات، مخطوط.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) كما في الموجبة المعدولة ؛ لأنها تستدعي الموضوع دون السالبة .

(٥) لم يرد في «ن»: «عليه».

(٦) الأحاديث الواردة في فضل العلم والحث على طلبه مستفيضة، بل متواترة معنى. يُنظر : بحار الأنوار ١/ ١٨٠ – ١٨٢ .

(٧) لأن التقدير أنه ليس بواجب في نفس الأمر ، وإذا كان كذلك جاز أن يستلزم المحال الذي هو خلاف المفروض .

الرابعة والعشرون: سفر الوالد سفرًا منقطعًا[١] تنتقل[٢] الولاية إلى الجد والأخ[٣] لا إلى القاضي خلافًا للشافعي[٤].

وذلك؛ لأنّ أحد الأمرين لازم:

وهو كلّ من له الولاية قبل موت الأب فالولاية له بعد موت الأب، أو كلّ من له الولاية بعد موت الأب فالولاية له قبله؛ لأنّ مصالح النكاح كالتناسل وحصول المهر و غيرهما قبل موته، إمّا أن تكون[٥] راجحة على مصالحه بعد موته[٦] أو لا تكون[٧].

فإن كانت لزم الأمر الثاني[٨] بالقياس[٩] بطريق الأولى[١٠].

وإن لم يكن[١١]، فإمّا أن تكون[١٢] المصالح بعد الموت راجحة على المصالح قبله أم لا، فإن كانت لزم[١٣] بالقياس بطريق الأولى.

وإن لم يكن فلا محالة يتساويان في المصالح، فيثبت كلا الأمرين[١٤].

ثم نقول: إن ثبت الأمر الأول، ولا ولاية للقاضي بعد الموت بالاتفاق، فلا ولاية

(١) أي أن تكون أخبار الوالد منقطعة ، فلا يعلم كونه حيًّا أو ميتًا.

(٢) في «ن»: «تنقل».

(٣) يُنظر: الفقه على المذاهب الخمسة، ص٦٥٢.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه، ص٦٥١.

(٥) في «ن»: «يكون».

(٦) في «ن»: «الموت».

(٧) في «ن»: «يكون».

(٨) وهو: كل من له الولاية بعد موت الأب فله تلك الولاية قبل موت الأب.

(٩) المراد بالقياس هنا القياس الشرعي المسمى في المنطق بالتمثيل، وهو ليس بحجة في المنطق.

(١٠) إذ الحكم في الفرع أولى من الحكم في الأصل.

(١١) أي لم تكن راجحة.

(١٢) في «ن»: «يكون».

(١٣) أي الأمر الأول وهو: أن كل من له الولاية قبل موت الأب فله تلك الولاية بعد موته.

(١٤) وإلا فاختيار أحدهما يلزم منه الترجيح بلا مرجح .

له قبله، وإن ثبت الثاني، والولاية للجدّ والأخ بعد الموت، فيكون لهما قبله.

وهذه النكتة بعد تسليم حجّية القياس وقواعده، وما هو مسلّم عند القياسيين[١] لا يمكن أن يؤتى عنها بجواب[٢].

فليتأملها مولانا[٣] فإنّها في غاية الحسن واللطافة.

الخامسة والعشرون: الشيء مستلزم لنقيضه[٤]؛ لأنه يصدق: كلّما تحقّق الخاص لزم تحقّق العام[٥]، وكلّما لزم تحقّق العام لم يلزم تحقّق الخاص[٦]، ينتج كلّما تحقّق الخاص لم يلزم تحقّق الخاص[٧].

والجواب: منع كلية الكبرى[٨].

السادسة والعشرون: سلب الشيء عن مساويه واقع؛ لأنّه يصدق[٩]: الناطق مساو للإنسان، ولا شيء من الإنسان بمساو للإنسان. ينتج: الناطق ليس بإنسان.

أمّا الصغرى فظاهرة[١٠]، وأمّا الكبرى؛ فلأنّه ليس شيء من جزئيات الإنسان

---

(١) في «ن»: «القاسين».

(٢) على تقدير جواز الأخذ به، فهو ليس بتام هنا ، للاختلاف بين الأصل والفرع ؛ لوجود متكفل آخر قبل موت الأب وهو الجد ، ومع فقده تنتقل الولاية إلى القاضي . ولا يخفى أن هذا القياس لا يجوز العمل به عند الإمامية .

يُنظر: العدة في أصول الفقه ٢/ ٦٦٦، معارج الأصول ٢٦٣، معالم الأصول ، ص٢١٣ .

(٣) لم يرد في «ن»: «مولانا».

(٤) هذه القضية نتيجة القياس .

(٥) الصغرى.

(٦) الكبرى.

(٧) وهذه النتيجة يكون الشيء فيها مستلزمًا لنقيضِهِ .

(٨) لأنه ليس بالضرورة أن يكون تحقق الخاص لازمًا لتحقق العام على جميع التقارير.

(٩) في «ن» زيادة: «كلّ».

(١٠) في الصدق.

بمساو له[١].

والجواب: منع الكبرى، ثم لا نسلّم أنّ معنى: لا شيء من «ح» «ب»، هو: لا شيء من جزئيات «ح» «ب»، بل لا شيء من «ح» معناه لا شيء مما يصدق[٢] عليه «ح» بحيث لا يخرج عنه إلّا يسمّى «ح» فقط على رأي الشيخ[٣] وحينئذ تدخل[٤] جزئيات «ح» وجميع ما يساوي «ح»، والناطق من جملة ما يساوي للإنسان[٥] فتكذب الكبرى حينئذٍ.

السابعة والعشرون: كلّ إنسان حيوان كاذب؛ لأنّه لو صدق لصدق مانعة الخلو[٦] «الإنسان إمّا حيوان أو جسم»؛ لأنّه لو خلا الواقع عنهما لزم كذب هذه المقدّمة المقدّرة الصدق أو كذب قضية صادقة في نفس الأمر[٧] وهو[٨] «كلّ إنسان جسم»، ومانعة

(١) ويراد بها الأفراد الخاصة المندرجة تحت الكلي وتعرف بالجزئيات الإضافية كالضاحك والكاتب وهي ليست مساوية للإنسان من جميع الجهات.

(٢) في «ن»: «صدق».

(٣) يُنظر: الإشارات والتنبيهات مع الشرح، ١/ ١٦٥- ١٦٧، منطق الشفاء، ج١العبارة ٣، ص٥٩- ٦٤، الأسرار الخفية، ص٦١-٦٢.

(٤) في «ن»: «يدخل».

(٥) قوله «ما سوى الإنسان» في «ن» بدل «ما يساوي للإنسان».

(٦) وهي على قسمين: الأول: مانعة الخلو الموجبة: وهي القضية التي يحكم فيها بإمكان اجتماع طرفيها واستحالة ارتفاعهما مثل (كل شيءإما أن يكون علة أو معلولًا) ويجوز أن يكون شيء واحد علة ومعلولًا في آن واحد، علة لشيء ومعلولًا لشيء آخر) والثاني: مانعة الخلو السالبة: وهي ما حكم فيها باستحالة اجتماع طرفيها وإمكان ارتفاعهما مثل (ليس الإنسان إما أن يكون عاقلًا لا دين له أو ديّنا لاعقل له) فيمكن أن يكون شخص عاقلًا وديّنًا في آن واحد.
يُنظر: الأسرار الخفية، ص١٠٠، التعريفات، ص٢١٠- ٢١١.

(٧) قوله «الواقع» في «ن» بدل «نفس الأمر».

(٨) في «ن»: «هي».

الخلـو المذكورة تسـتلزم[١] كلّـما كان حيوانًا[٢] لم يكن جسـما[٣] لما ثبـت أنّ كلّ مانعة خلـو فإنّها تسـتلزم[٤] لزومية[٥] من نقيـض أحد طرفيها وعين الآخـر، لكن المتصلة كاذبة، فالمنفصلة اللزومية لها كاذبة ، فالقضية المفروضة الصدق كاذبة.

الجـواب: أن المنفصلـة المذكـورة إنما تسـتلزم[٦] اللزوميـة المذكـورة أن لو كانت عنادية[٧] لكنه ممنوع، بل هي اتفاقية[٨]، لابد لذلك من دليل.

الثامنـة والعشرون: أئمة المنطق صرّحوا بانتاج المنفصلتين إحداهما مانعة الجمع[٩] والأخـرى مانعة الخلو متصلة لزومية كلّية مقدمها نقيض مانعة الخلو، وتاليها نقيض طرف مانعة الجمع، لكن ذلك باطل؛ لقيام النقيض وهو أنّه يصدق مانعة الجمع دائمًا

(١) ماأثبتناه من نسخة «ن».

(٢) ماأثبتناه من نسخة «ن».

(٣) ماأثبتناه من نسخة «ن»

(٤) في «ن»: «يستلزم».

(٥) اللزومية : هي القضية التي بين مقدمها وتاليها اتصال حقيقي مثل : (إذا غلى الماء فإنه يتبخر) . يُنظر: الأسرار الخفية ، ص١٠٠.

(٦) في «ن»: «يستلزم».

(٧) العنادية : هي القضية التي بين مقدمها وتاليها تناف ذاتي وعناد حقيقي مثل : (العدد إما أن يكون زوجًا أو فردًا).يُنظر: الأسرار الخفية ، ص١٠٠.

(٨) الاتفاقية : هي القضية التي ليس بين طرفيها اتصال حقيقي مثل (كلما شرع الأستاذ بالدرس جاء محمد متأخرًا) ، فهذا مجرد صدفة متكررة. يُنظر : الأسرار الخفية : ص١٠٠.

(٩) وهي على قسمين : الأول : مانعة الجمع الموجبة : وهي القضية التي يحكم فيها باستحالة اجتماع طرفيها وإمكان ارتفاعهما مثل : (إما أن يكون الجسم أبيض أو أسود) فالأسود والأبيض لا يجتمعان في جسم واحد ، ولكن يمكن أن يرتفعا في الجسم الأحمر. والثاني مانعة الجمع السالبة : وهي ما حكم فيها بإمكان اجتماع طرفيها واستحالة ارتفاعهما مثل : (ليس إما أن يكون المعصوم نبيًا أو إمامًا) وهذا يعني أنه يمكن أن يكون المعصوم نبيًا وإمامًا في آن واحد كإبراهيم (ع). يُنظر : الأسرار الخفية، ص١٠٠، التعريفات ، ص٢١٠-٢١١ .

إمّا أن يكون الشيء حجرًا أو شـجرًا ويصدق مانعة الخلو دائمًا إمّا أن يكون الشيء[١] شـجرًا أو لا يكون كليهما؛ لأنّ كلّ واحد من هذين[٢]أعم من نقيض الآخر مع أنّه لا يصدق كلّما كان كليهما لم يكن حجرًا.

والجواب: منع بطلان النتيجة، فإنّ كون[٣] الشيء حجرًا أو شـجرًا محال، جاز أن يستلزم أن لا يكون حجرًا.

التاسـعة والعشرون: قولهم: الممكن لا يسـتلزم المحال غـير صحيح، فإنّه يصدق كلّما[٤]وجد الواجب وجـد معلوله الأوّل وينعكس بعكس النقيض[٥] إلى قولنا: كلّما انعدم الأوّل[٦]انعدم الواجب وانعدام الأوّل ممكن وانعدام الواجب محال.

الجواب: أنّ المسـتلزم لانعدام الواجب ليس عدم الأوّل فقط، بل هو مع الملازمة ضرورة أنّ التـالي لا يلـزم إلّا من الملازمة[٧]ووضع المقـدّم وكلّ منهما وإن كان ممكنًا لكـن جائز[٨] أن يكـون المجموع محالًا كالمجموع من كتابة[٩] زيـد وعدم كتابته في هذا الزمان، وفيه نظر.

(١) لم يرد في «ن»: «الشيء».

(٢) في «ن»: «الهذين».

(٣) في «ن»: «كان».

(٤) في «ن» زيادة: «لو».

(٥) أي تحويل القضية إلى قضية أخرى موضوعها نقيض محمول القضية الأولى ومحمولها نقيض موضوع القضية الأولى مع بقاء الكيف (السلب والإيجاب) والصدق . ويستعمل في النوع الثالث من أنواع التلازم : لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها) مثل (كل كاتب إنسان تنعكس) إلى (كل لا إنسان هو لا كاتب) .

(٦) قوله «المعلول أولاول» في «ن» بدل «الأوّل».

(٧) أي لزوم صدق التالي لصدق المقدم.

(٨) في «ن»: «جاز».

(٩) في «خ»: «كابة».

الثلاثـون: المدعـى[١] اجتماع النقيضـين أو ارتفاعهما؛ لأنّكم إمَّـا أَنْ تعتبروا[٢] في السالبة[٣] والموجبة معًا عند عدم الموضوع، فثبت الأمر الثاني[٤].

وإن لم نعتـبره[٥] فرضنـاه منحصرًا[٦] في الخارج في نوع الحيـوان مثلًا منحصرًا في الإنسان فتصدق[٧] خارجية كلّ حيوان إنسان و ليس بعض الحيوان إنسانًا[٨] خارجية أيضًا؛ إذ لا يشترط فيها وجود الموضوع، فيثبت الأمر الأوّل[٩].

والجـواب: أن المحكوم[١٠]عليه في الموجبة الأفراد الموجودة، وفي السـالبة الأفراد المعدومة، فلا تناقض بينهما، لعدم اتّحاد الموضوع.

لا يقال: المعتبر في الاتّحاد بين موضوعي النقيضين الاتّحاد في الموضوع[١١] في الذكر من غير الالتفات إلى الموضوع في الحقيقة وذلك هنا[١٢] متحقّق.

لأنّـا نقول: ما ذكرتموه حـقّ كلي[١٣]في القضايـا المطلقة الموضـوع، والموجبة التي

---

(١) لم يرد في «ن»: «المدعى».

(٢) في الأصل : «تعتبرون» ، وفي «ن»: «يعتبرون».

(٣) في «ن»: «وجود الموضوع أو لا يعتبرون فإن اعتبرتم».

(٤) ارتفاع النقيضين .

(٥) في «ن»: «يعتبروه».

(٦) قوله «وفرضنا جنسيًا» في «ن» بدل «فرضناه منحصرًا».

(٧) في «ن»: «فيصدق».

(٨) في «ن»: «إنسان».

(٩) اجتماع النقيضين .

(١٠) في «ن»: «الحكم».

(١١) التناقض : هو تلازم بين قضيتين يقضي لذاته صدق أحداهما وكذب الأخرى، ويشترط فيه الاتحاد في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والقوة والفعل والكل والجزء والشرط والإضافة ، والاختلاف في الكم والكيف والجهة . يُنظر: الإشارات والتنبيهات مع الشرح ، ١/ ١٨٠، الأسرار الخفية ، ص٧٦.

(١٢) في «ن»: «هاهنا».

(١٣) في «ن»: «لكن».

ذكرتموها ليست كذلك، بل مقيّدة الموضوع؛ إذ موضوعها الحيوان الموجود في الخارج، فإن أخذتموها مطلقة الموضوع لا تصدق[١] الموجبة.

وان أخذتموها مقيّدة الموضوع وجب اعتبار ذلك القيد في موضوع نقيضها[٢] حتّى يكون نقيضًا[٣].

الحادية والثلاثون: الواجب واحد؛ إذ لو كان اثنين، فإمّا أن يصحّ تخالفها أو لا، فإن صحّ، وليس من المحال وقوعه، فإمّا أن يقع مرادهما فيقع النقيضان[٤] أو لا يقع فيجتمع[٥] النقيضان[٦]، أو يقع مراد أحدهما، فيلزم عجز الآخر[٧]، وإن لم يصحّ تخالفهما لزم عجز كلّ واحد منهما مخالفة الآخر، والعاجز[٨] لا يكون إلهًا[٩].

والجواب: لم لا يجوز صحّة المخالفة بمعنى إمكانها لكنّه[١٠] يمتنع وقوعه نظرًا إلى حكمتهما واتفاقهما[١١] على ما هو الأولى بذلك الآخر[١٢].

---

(١) في «ن»: «يصدق».

(٢) أي إنَّ وحدة الموضوع غير كافية لتحقق التناقض .

(٣) لم يرد في «ن»: «حتّى يكون نقيضًا».

(٤) فيما لو أراد أحدهما إيجاد أمر في وقت معين وأراد الآخر عدم إيجاده في ذلك الوقت .

(٥) في «ن»: «فيرتفع».

(٦) فيما لو ارتفع وجود ذلك الأمر في الوقت المعين ، وارتفع عدمه في ذلك الوقت .

(٧) فضلاً عن لزوم الترجيح بلا مرجح .

(٨) قوله «منهما عن مخالفة صاحبة العاجز» في «ن» بدل «منهما مخالفة الآخر العاجز».

(٩) هذا مفاد دليل التمانع المشهور عند المتكلمين وخلاصة تقريره : لو فرض وجود إلهين وأراد أحدهما تحريك جسم يمنة والآخر أراد تحريكه يسرة، فإما أن يقع مرادهما، أو لا يقع، أو يقع مراد أحدهما دون الآخر، فيستلزم إما الجمع بين النقيضين ، أو عجزهما ، أو عجز أحدهما دون الأخر ، وهو ترجيح بلا مرجح ، على أن العاجز لا يكون إلهًا وكل ذلك محال .
يُنظر : الباب الحادي عشر ، ص١٠٥ ، معراج اليقين ، ص٢١٣ .

(١٠) في «ن»: «لكنّه».

(١١) في «ن»: «إيقاعهما».

(١٢) هذه الشبهة التي وصفت بالعويصة اشتهرت باسم ابن كمونة وإن سبقه إليها بعضهم كالسهروردي.

الثانية والثلاثون: الواجب واحد؛ لأنَّهُ لو وجد إلهان[١] فلا بدَّ أن يتميَّزَ أحدهما عن الآخر[٢] حتَّى تَتَحَقَّقَ الاثنينية[٣]، فما امتاز به أحدهما، إمّا أن يكون صفة كمال أو صفة نقص، فإن كان الأوّل والآخر خاليًا عنها، فيكون خاليًا عن صفة كمال[٤]، فلا يكون إلهًا، وإن كانت[٥] صفة نقص وهذا متصف بها فلا يصلح للإلهية.

والجواب: لا نسلّم أنّ كلّ ما خلا عن صفة كمال يتعلّق ذلك الكمال بغيره لا يكون إلهًا، فإنَّ كمال الجسم مثلا[٦] صورته النوعيّة وشفافيّته وكونه في مكانه الطبيعي له إلى غير ذلك مع أنّ ذلك على الله محال .

الثالثة والثلاثون: الواجب واحد؛ لأنّه لو كان اثنان من أفراد الواجب وفرضنا شيئًا ممكن الوجود، فإن لم يقدر واحد منهما على إيجاده كان كلّ منهما عاجزًا.

وإن قدر أحدهما ولم يقدر الآخر فالآخر عاجز.

وإن قدر كلّ منهما، فإمّا أن يقع بمعاونة كل منهما لصاحبه فيلزم عجزهما.

وإن قدر كلّ منهما على إيجاده بالاستقلال، فإن أوقعه أحدهما لا يمكن للآخر

يُنظر: الحكمة المتعالية ، ١/ ١٤٧، المطارحات ، ص٣٩٥.

ولا يخفى أن أدنى ما يمكن أن يقال في جوابها : إن إتفاقهما المدعى فيه تحديد لسعة قدرتهما التي يجب أن تسع كل شيء ضرورة ، وإذا لم تكن قدرتهما كذلك ففيه إثبات عجزهما أو أحدهما، على أن القادر من جميع الجهات مستغنٍ بذاته عن أي اتفاق، وإلا لزم نقص في قدرته، هذا خلف .

(١) في «ن»: «إلهين».

(٢) قوله «بما لا يكون لآخر» في «ن» بدل «عن الآخر».

(٣) هذا هو مفاد دليل التمايز المعروف بـ(دليل الحكماء) وخلاصه تقريره : أنه لو كان في الوجود واجبا الوجود، لوجب أن يتمايزا- بعد اشراكهما في مفهوم واجب الوجود – بأمر آخر حتى تتحقق الاثنينية، فلزم تركب كل منهما مما به الاشتراك ومما به الامتياز، وكل مركب محتاج إلى ما ركب منه، وكل محتاج ممكن ، هذا خلف. يُنظر: كشف المراد ، ص٤٠٥، معراج اليقين ، ص٢١٣ ، إيضاح المقاصد من حكمة عين القواعد ، ص٢١٩.

(٤) في «ن»: «الكمال».

(٥) في نسخة الأصل زيادة: «من».

(٦) لا يخفى أن الأجسام مهما بلغت كماليتها لا تخرج عن وعاء الإمكان، والممكن مشوب بالنقص .

إيقاعه، وإلّا يلزم تحصيل الحاصل، فلا يبقى الآخر قادرًا، فيكون عاجزًا[١].

والجـواب: هذا يدل على انتفاء الواجب أصلًا، فإنّـه إذا وقع الفعل لا يمكنه بعد ذلك إيقاعه، فيكون عاجزًا[٢] لكن انتفاء الواجب مطلقًا عند العقل[٣]باطل.

الرابعة والثلاثون: واجب الوجود أكثر من واحد؛ لأنّ المشـارك للواجب الوجود في الخـارج عبارة عن ماهية يقتضي[٤] لذاتها الوجود الخارجي[٥]، ومثل[٦]هذه الذات لا يجوز أن تكون معدومة، وإلّا يلزم تخلف مقتضى[٧] ذاتها عنها، وما بالذات لا يزول.

والجـواب: لم لا يجـوز أن يكون انتفاؤه بانتفـاء كونه موصوفًا بـأنّ ذاته تقتضي[٨] ذلك. نعم، لو أثبتم أنّ ههنا مفهومًا موصوفًا بذلك تم ما قلتم، لكنه لم يثبت.

الخامسـة والثلاثـون: وجـوب[٩] جزء من الأجـزاء يوجب تحقّـق المجموع؛ لأنه يصدق كلّما انتفى جزء من أجزائه انتفى المجموع[١٠]، وذلك ينعكس بعكس النقيض إلى قولنا كلّما تحقّق جزء من الأجزاء تحقّق المجموع[١١] وهو المطلوب.

---

(١) الكلام فيه كما تقدم في النكتة الحادية والثلاثين .

(٢) عدم إيقاع الواقع بعد وقوعه لا يعد من العجز؛ لأنه تحصيل للحاصل وهو أمر باطل .

(٣) في «ن»: «المعلل».

(٤) في «ن»: «نقيض».

(٥) لا يخفى أن الماهية مفهوم ذهني لا تحقق له في الخارج ، وهي بذاتها لا تقتضي الوجود في الخارج إلا إذا أخذت ثابتة في الأعيان، وحينئذ تسمى حقيقة، وهو غير متحقق هنا، وشريك الباري وجود لفظي اعتباري يمتنع صدقه على معناه كما تقدم بيانه في النكتة الثالثة.

(٦) في «ن»: «ميل».

(٧) في «ن»: «مفيض».

(٨) في «ن»: «نقيض».

(٩) كذا والظاهر أنه (وجود) كما يقتضيه السياق .

(١٠) قوله «انتفى المجموع انتفى جزء من أجزائه» في «ن» بدل «انتفى جزء من آجزائه انتفى المجموع».

(١١) هذه القضية ليست صادقة ؛ لأن عكس نقيض الكبرى يكون (كلما وجد جميع الأجزاء وجد المجموع) والكل يعد بأجزائه لا ببعضها .

والجـواب: أنّ التالي في الأصـل الذي ادعيتم صدقه هو انتفاء جزء ما من الأجزاء فيكون نقيضه تحقّـق كلّ الأجزاء فيكون عكس النقيض كلّما تحقق كلّ الأجزاء تحقق المجموع، وذلك حقّ، وغير مفيد لغرضكم.

السادسـة والثلاثـون: العالم قديم؛ لأنّـه صحيح الوجـود في الأزل، وكلّ ما كان كذلـك فهو واجـب[١] في الأزّل[٢]؛ لأنّـه لولا ذلك لأمكن عدمـه[٣]، وإذا فرض[٤] يستحيل وجوده، وقلنا إنّه صحيح الوجود فيه، هذا خلف.

والجواب: أنّ استحالة وجوده على تقدير تحقّق عدمه لا تنافي صحة وجوده، نظرًا إلى ذاته[٥] مع قطع النظر عن هذا التقدير وغيره[٦].

السـابعة والثلاثون: العالم حادث؛ لأنّ جُزءَهُ وهو زيد الموجود اليوم مثلًا حادث، وحدوث الجزء مستلزم لحدوث المجموع، فالعالم وهو مجموع ما سِوَى الله حادث.

والجوب: لا نزاع بين العقلاء في حدوث المجموع[٧]، إنّما النزاع في حدوث كلّيات

(١) أي واجب الوجود.

(٢) في نسخة الأصل «الأول» وما أثبتناه من نسخة «ن».

(٣) أي لزم انقلاب الممكن إلى الممتنع .

(٤) كذلك.

(٥) أي يجوز أن يكون الشيء ممكنًا على الإطلاق، ولكن ليس على جميع التقادير. فوجود زيد في زمن معين ممكن، وليس كذلك في حال عدم وجوده في ذلك الزمن.

(٦) لا بأس بإيراد جواب دقيق للعلامة الحلي عن هذه الشبهة مفادهُ: أنه معارض بالحادث اليومي، فإنه صحيح الوجود في الأزل – أي بمقتضى قولكم هذا– وإلا لم يوجد فيكون واجب الوجود في الأزل، لكنه حادث بالضرورة ، فما هو جوابكم عنه هو جوابنا عن العالم ، فإن أجبتم بأن الحادث المعين كان ممتنعًا في الأزل ثم ممكنًا فنحن نقول في كل العالم كذلك، وإن قلتم : إنه كان ممكنًا في الأزل مع أنه لم يجب حصوله فكذا هنا .ثم نقول: إنه صحيح الوجود في الأزل بالنظر إلى ذاته لا إلى كونه محدثًا وممتنع في الأزل باعتبار وصف المخلوقية ، فلا يلزم انقلاب الممتنع لذاته ممكنًا. ولا وجوده أزلًا، ولا استحالة العالم في الأزل لذاته ، ولا استغناء الحادث عن المؤثر، وبه يعرف بطلان الكبرى (أي كل ما كان صحيح الوجود في الأزل فهو واجب الوجود في الأزل). يُنظر: نهاية المرام ، ث/ ١٧١ .

(٧) قوله «فيه» في «ن» بدل «في حدوث المجموع».

العناصر، والأفلاك بما فيها، وعالم العقول[١]، والنفوس[٢]، وما ذكرتموه لا يوجب حدوثًا هنا[٣]؛ إذ حدوث جزء لا يوجب حدوث[٤] آخر[٥].

الثامنة والثلاثون: زعم المنطقيون أنّ المتّصلة الموجبة الجزئية تنعكس[٦] كنفسها[٧]، و[٨] كذا السالبة الكلّية[٩].

وهو غير صحيح، ضرورة صدق قولنا: قد يكون إذا كان الجمل طائرًا فهو حيوان، مع كذب قولنا: قد يكون إذا كان[١٠] حيوانًا فهو طائر[١١]؛ لأنهّا لو صدقت ومقدّمها

(١) يراد به العقول العشرة عند الفلاسفة أو كما يعرف بنظرية الفيض.

(٢) أي النفوس الفلكية.

(٣) في «ن»: «هذا».

(٤) في «ن» زيادة: «جزء».

(٥) لا يخفى أن الجزء متقدم وجودًا على الكل وهو حادث، فيكون الكل – وهو متأخر وجودًا عن أجزائه – حادثًا، وإلَّا لزم تأخُّر القديم عن الحادث، وتعد هذه الشبهة أهم ما جاء به جمهور الفلاسفة في مسألة قدم العالم، وتقريرها: أن القول بقدم المؤثر التام يستدعي قدم أثره؛ لعدم جواز تخلف الأثر عن المؤثر، وإلا لزم الترجيح بلا مرجح فيما لو اختص الإيجاد بوقت معين دون غيره. يُنظر: تهافت الفلاسفة، ص٤٤، المطالب العالية، ج٤، ص٤٥، نهاية المرام، ث/ ١٣٦.
ويمكن أن يقال في الجواب: إن هذا القول يستلزم أن يكون الباري فاعلًا موجبًا، أي مجبرًا على فعله، وهو محال؛ لما ثبت من كونه تعالى حكيمًا فاعلًا بالاختيار، ومن مقتضيات الحكمة فعل ماهو الأصلح، فيكون إيجاد العالم وقت إيجاده لمصلحة هو أعلم بها فلا، يكون وقت الإيجاد ترجيحًا بلا مرجح، بل لمقتضى الحكمة، فضلًا عن كون القبلية والبعدية لا تعقل إلا مع وجود العالم، ومع عدمه لا يشار إليه بوقت دون غيره. يُنظر: الطبيعيات عند العلامة، ص١٥٣.

(٦) في «ن»: «ينعكس».

(٧) بالعكس المستوي.

(٨) لم يرد في «ن»: «و».

(٩) يُنظر: النجاة، ص٦٥، منطق الشفاء، ج٢، ص٨٨– ٨٩، الأسرار الخفية، ص ٨٦ و٩٤.

(١٠) أي الجمل.

(١١) في «ن»: «ظاهر».

صادق دائمًا فيلزم صدق تاليها[١] في وقت ما، لكن ذلك محال، و به تبين عدم انعكاس السالبة الكلّية؛ إذ يصدق في المادّة الثانية السالبة الكلّية[٢] مع عدم صدق العكس[٣] سالبة كلّية.

والجواب: لا نسلّم[٤] كذب العكس[٥]، فإنّ تاليه[٦] لازم لمقدّمه على بعض الأوضاع والتقادير، وهو إذا كان الجمل ذا جناحين، وقد تصدق المنفصلة الجزئية على وضع معيّن لا يتحقّق في شيء من الأزمنة .

التاسعة والثلاثون: الوجود المطلق[٧] واجب الوجود لذاته، وإلّا فإمّا ممتنع فيتّصف بالعدم، أو ممكن[٨]، فيكون قابلًا للوجود والعدم[٩]. والشَّيءُ لا يتَّصفُ بنقيضه، ولا يكون قابلًا له، وبهذا الوجه بعينه يمكننا أن نستدلَّ على أنَّ العدم المطلق[١٠] ممتنع الوجود لذاته.

والجواب: لا نسلم أنّ اتّصاف الشيء بعدمه محال، بل المحال حمل نقيضه عليه[١١].

الأربعون: الموجود المطلق واجب الوجود لذاته أعني طبيعية الموجود[١٢]؛ لأنّ

---

(١) في «ن»: «ثالثها».

(٢) وهي : ليس إذا كان الجمل حيوانًا فهو طائر .

(٣) ليس إذا كان الجمل طائرًا فهو حيوان .

(٤) لم يرد في «ن»: «لا نسلّم».

(٥) وهو: قد يكون إذا كان الجمل حيوانًا فهو طائر.

(٦) في «ن»: «ثالثها».

(٧) وهو الوجود المثبت المأخوذ بلا شرط شيء، أي من حيث هو هو.

(٨) أي بالإمكان الخاص الذي يتعين فيه سلب الضرورتين.

(٩) وهو ما يستلزم الجمع بين النقيضين .

(١٠) أي الذي يعم المعدوم الممتنع التحقق كما تقدم بيانه في النكتة السابعة.

(١١) لا يخفى أن العدم المطلق مفهوم ذهني اعتباري يتأتى بامتياز بعض التصورات عن بعضها الآخر، وقد تقدم الكلام عليه في النكتة السابعة .

(١٢) في «ن» زيادة: «المطلق واجب الوجود لذاته».

الكلّي الطبيعي الموجود[١] لو لم يكن كذلك لكان ممكنًا، فالمؤثّر فيه إمّا نفسه أو جزئي من جزئياته، وفي كلّ منهما لزوم الدور[٢].

والجواب: نختار أنّه جزئي، ولا نسلّم لزوم الدور؛ لجواز أن يكون الموجود المطلق عرضًا عامًّا لذلك الفرد لا ذاتيًّا له[٣].

الحادية والأربعون: واجب الوجود موجود في الخارج؛ إذ لولا ذلك لزم[٤] أحد الأمور الأربعة، وهو:

إمّا وجود الواجب على تقدير عدمه، أو تحقّق أحد المتضايفين[٥] بدون الآخر، أو اتّحاد المتضايفين، أو كون الشيء الواحد خارجًا عن شيء وداخلًا فيه.

والكلّ محال.

بيان الشرطية: أنّ الواجب لو لم يكن موجودًا، فإمّا أن تكون[٦] المسبوقية بالذات شاملة لسائر الموجودات أعني كلّ واحد واحد[٧] أو لا.

---

(١) في «ن»: «للموجود».

(٢) أما بالنسبة لنفسه، فللزوم توقفها عليه وتوقفه عليها، وهو محال، وأما بالنسبة لجزئه، فلتوقف الوجوب المطلق على جزء من جزئياته؛ لأنه معلول لجزئه المتقدم عليه، وهو بدوره متوقف عليه؛ لتوقف المقيد على المطلق فيدور.

(٣) لا يخفى أن هذا الجواب فيه تأمل؛ لأن الجزء متقدم وجودًا على المركب، وعلة له، فحتى طرو هذه الصفة العارضة يلزم الدور؛ ضرورة سبق العلة على المعلول، والأولى أن يقال في الجواب كما عن العلامة: «الوجود يعني به تارة المثبت، وحينئذ يكون هو الوجود المطلق، ويعني به تارة أخرى حقيقة الشيء وماهيته الخاصة به، ويسمَّى الوجود الخاص». الأسرار الخفية ٤١٣- ٤١٤.

وبمقتضى ما أفاده العلامة لا يلزم الدور؛ للاشتراك.

(٤) في «ن»: «للزم».

(٥) المتضايفان أمران وجوديان يتعقلان معًا، ولا يجتمعان معًا في موضوع واحد من جهة واحدة، ويمكن أن يرتفعا معًا، كالعلة والمعلول، والفوق والتحت.

(٦) في «ن»: «يكون».

(٧) أي أن يكون كل موجود من الموجودات معلولاً لعلة تسبقه.

والثاني[١] ملزوم للأوّل.

والأوّل[٢]إن كان فإمّا أن يوجد سابق على كلّ واحد واحد[٣] أو لا.

والثاني[٤] ملزوم للأمر الثاني[٥].

والأول[٦] إمّا أن يكون ذلك السابق واحدًا منها أو لا.

والأول[٧] ملزوم للأمر الثالث[٨].

والثاني[٩][١٠] إمّا أن يكون واجبًا أو ممكنًا.

والأول[١١] ملزوم للأمر الأوّل[١٢].

والثاني[١٣] ملزوم للرابع[١٤].

وأمّا بطلان الأمور الأربعة فظاهر[١٥].

(١) أن لا يكون كل موجود مسبوقًا بالذات.

(٢) أن يكون كل واحد من الموجودات مسبوقًا بالذات.

(٣) لم يرد في «ن»: «واحد».

(٤) أن لا يوجد سابق على كل واحد واحد.

(٥) تحقق أحد المتضايفين من دون الآخر.

(٦) أن يوجد سابق على كل واحد واحد مع فرض عدمه.

(٧) أن يكون ذلك السابق واحدًا منها.

(٨) اتحاد المتضايفين، أي العلة والمعلول.

(٩) قوله «الأمر الثالث والثاني» في «ن» بدل «للأمر الثاني والثاني».

(١٠) أن لا يكون ذلك السابق واحدًا منها.

(١١) أن يكون ذلك السابق واجبًا.

(١٢) وجود الواجب مع تقدير عدمه.

(١٣) أن يكون ذلك السابق ممكنًا.

(١٤) كون الشيء الواحد خارجًا عن شيء وداخلًا فيه.

(١٥) أما الأمر الأول، فللزوم دخول العلة – وهي خارجة – مع الداخلين، وأما الأمر الثاني، فللزوم وجود مسبوق بدون سابق فيما لو تحقق أحد المتضايفين، وأما الأمر الثالث، فللزوم اتحاد العلة والمعلول فيما لو اتحد المتضايفان، وأما الأمر الرابع، فللزوم الجمع بين النقيضين فيما لو فرض وجود واجب مع تقدير عدمه.

والجواب: قوله إمّا أن يوجد سابق على كل واحد واحد، إن أراد به سابقًا معيّنًا يكون بعينه سابقًا على كلّ فرد من الأفراد، نختار أنّه لا يوجد سابق، ونمنع حينئذٍ لزوم الأمر الثاني؛ لجواز أن يكون لكلّ مسبوق سابق إلى غير النهاية .

وإن أراد به سابقًا ما أعمّ من أن يكون هذا أو ذاك أو ذلك.

فنختار أنّه يوجد سابق على كلّ واحد واحد.

ونختار أنّ ذلك السابق واحد منها، بمعنى أنّ كلّ واحد يصدق عليه أنّه سابق فهو داخل في سلسلة الممكنات. ونمنع لزوم الثالث؛ لجواز أن يكون لكلّ سابق مسبوق غيره[١].

الثانية والأربعون: مفهوم وجود المطلق[٢] موجود في الخارج، وإلّا يلزم عدم كلّ موجود؛ لأنّه إذا انتفى المطلق في الخارج انتفى كلّ واحد[٣] من الموجودات الخاصّة، إذ انعدام الأعم يوجب انعدام الأخص، وإذا انتفى كلّ واحد من الوجودات الخاصة تحقّق مقابلاتها وهو كلّ واحد من العدمات الخاصة، فتكون[٤] الماهيات متصفة بالعدمات، كلّ منها لعدمها[٥] المخصوص بها، والمتصف بالعدم لا يكون موجودًا

(١) لا يخفى أن هذه الإجابة قائمة على تجويز تسلسل العلل إلى غير النهاية وهو محال؛ لأن اللانهاية أمر عدمي، كما حقق في محله، والأولى أن يقال في الجواب كما عن العلامة الحلي : إنَ من جعل الوجوب أمرًا اعتباريًا – وهو مذهب العلامة – سلّم أنه ليس أمرًا خارجًا عن الذات ولا جزءًا منها، ومن جعله نفس الذات، إن قصد أن مفهوم النسبة وهي « كيفية الرابطة بين الوجود والماهية » نفس الذات لم يصب، وإن قصد أنه شيء زائد على الذات في الخارج فهو مسلّم، أما الوجوب بالغير فإنه معلول لذلك الغير، فَصَحَّ أن يكون خارجًا عن الماهية . يُنظر: نهاية المرام ، ١/ ٩٦.
وقد تقدم الكلام على هذه المسألة في النكتة التاسعة عشرة .

(٢) تقدم توضيحه في النكتة التاسعة والثلاثين .

(٣) ما أثبتناه من نسخة «ن» ، وفي نسخة الأصل زيادة: «من الواحد».

(٤) في «ن»: «فيكون».

(٥) في «ن»: «بعدمها».

في الخارج، فلا يوجد في الخارج شيء أصلًا فقد ثبتت[١] الملازمة.

وبطلان اللازم ظاهر.

ويمكن أن يستدلّ بهذا الدليل بعينه على أنّ مفهوم العدم المطلق موجود[٢] في الخارج.

بأن نقول: لولا ذلك لزم أن لا تتصف[٣] ماهية ما بالعدم في الخارج ونسرد الكلام إلى آخره[٤].

والجواب: أنّه إنما يلزم من انتفاء مفهوم العام في الخارج انتفاء مفهوم الخاص أن لو كان العام مقوّمًا، أمّا إذا كان عرضًا عامًّا فلا[٥].

الثالثة والأربعون: لو أمكن أن يقول إنسان[٦] اليوم: ما أقوله غدًا فهو صادق، ولم يتكلّم في اليوم بغير ذلك، فإذا جاء الغد قال: كلّما قلته بالأمس فهو كاذب، ولم يتكلّم في الغد بغير ذلك، لزم اجتماع الضدّين، لكن المقدّم حقّ بالضرورة، وكذا التالي[٧].

أما بيان الملازمة فنقول[٨]: كلامه اليومي إمّا صادق أو كاذب.

فإن كان صادقًا يلزم صدق الكلام الغدي، وهو الحكم بكذب الكلام اليومي،

---

(١) في «ن»: «يثبت».

(٢) في «ن»: «متحقّق».

(٣) في «ن»: «يتّصف».

(٤) ومن ثم لا يوجد معدوم أصلاً وهو باطل، فالمقدم مثله.

(٥) وهذا الجواب فيه تأمل؛ فإن انتفاء الصفة المطلقة يوجب انتفاء الصفة المقيدة، ذاتية كانت أو عرضية، ولكن لا يوجب انتفاء الموصوف، كالذي يستطيع الجري ثم أصابه العجز. ولا يخفى أن مثل هذه الأمور تعد مفاهيم لفظية اعتبارية ليس لها تحقق في الخارج، كالعدم المطلق ، والوجود المطلق، وشريك الباري ، فليس ما بأزائها من وجود متشخص في الخارج ، وقد تقدم بيان هذا الأمر في النكتة الثالثة .

(٦) ما أثبتناه من نسخة «ن» وفي الأصل: «الإنسان».

(٧) أي صدق اجتماع الضدين .

(٨) في «ن»: «فيقول».

فيكون كاذبًا على تقدير صدقه.

وإن كان كاذبًـا يلزم كذب الـكلام الغدي وهو الحكم بكذب الكلام اليومي، فلا يكون اليومي كاذبًا بل صادقًا، فيلزم صدقه على تقدير كذبه، فصحّت الملازمة.

والجواب: أن الإخبار عن الخبر[٩] يستدعي ثلاثة أشياء:

أ. الخبر[١٠] المخبر عنه في الخبر[١١] الثاني.

ب. والخبر[١٢] الثاني.

ج. والمخبر به في الخبر[١٣] الثاني.

كـما في قولنا كلام[١٤] زيـد كاذب، والثلاثة متغايرة في الصورة التي ذكرتموها، فلا يوجـد الثلاثة، فلا يكـون صادقًا ولا كاذبًـا. اللهم إلَّا بمعنى السـلب[١٥] لا بمعنى العدول[١٦] ولا يلزم المحال، هكذا قيل في الجواب.

وفيه نظر؛ لأنّه إن أراد تغاير الثلاثة بالذات، فممنوع.

وإن أراد بالاعتبار، فمسلّم.

لكـن لم قلت: إن محـلّ النزاع ليس كذلك، فإنّ اعتبار كونـه خبرًا غير اعتبار كونه

(٩) ما أثبتناه من نسخة «ن»، وفي نسخة الأصل «الجزء».

(١٠) ما أثبتناه من نسخة «ن»، وفي نسخة الأصل «الجزء».

(١١) ما أثبتناه من نسخة «ن»، وفي نسخة الأصل «الجزء».

(١٢) ما أثبتناه من نسخة «ن»، وفي نسخة الأصل «الجزء».

(١٣) ما أثبتناه من نسخة «ن»، وفي نسخة الأصل «الجزء».

(١٤) لم يرد في «ن»: «كلام».

(١٥) السلب مطلقًا هو رفع النسبة الوجودية بين شيئين، وفي الحملية هو الحكم بلا وجود محمول لموضوع. يُنظر: النجاة ٥١، الأسرار الخفية ٦٦.

(١٦) القضية المعدولة: وهي التي يكون موضوعها أو محمولها اسمًـا غير محصل كقولنا: اللا إنسان أبيض، أو الإنسان لا أبيض، بخلاف البسيطة التي يكون موضوعها أو محمولها اسمًا محصلًا.
يُنظر: النجاة، ص٥٤، الأسرار الخفية، ص٦٦.

مخـبرًا عنه، وأيضًا كـون التلفظ به خبرًا [١] ضروري؛ إذ يصح أَنْ يُقَالَ لمن قال كلامي غَدا[٢] صادق وكلامي بالأمس كاذب: صَدَقتَ أو[٣] كَذَبتَ، فيكون خبرا[٤][٥].

الرابعـة والأربعـون: لا شيء مـن الأعداد الغـير المتناهية بموجود، سـواءً كانت مترتبة أو غير مترتبة؛ لأنَّ كلَّ عددٍ فهو إمَّا زوج وإمَّا فرد حقيقية، فلا يخلو[٦] عددٌ ما مـن الأعداد عنهما، فهذا العدد كذلـك، وفوق كلّ عدد زوج فرد وفوق كلّ عدد فرد زوج، يدلّ عليه نظم الأعداد الطبيعي وترتبها فوق كلّ زوج فرد وفوقه زوج إلى غير النهاية.

والجواب: أن كلّ زوج فوقه فرد وبالعكس مسلّم في التناهي، وأمّا في غير المتناهي فممنوع[٧]، لا بدّ له من دليل.

الخامسة والأربعون: واجب الوجود واحد؛ لأنّ تشخصه[٨] إن كان نفس ذاته فلا

(١) ما أثبتناه من نسخة «ن»، وفي نسخة الأصل «جزءًا».

(٢) ما أثبتناه من نسخة «ن»، وفي الأصل «هذا».

(٣) في «ن»: «أم».

(٤) ما أثبتناه من نسخة «ن»،وفي نسخة الأصل «جزءًا»

(٥) الأولى أن يقال: إن هذه القضية لا تعد صادقة ولا كاذبة، بل مغالطة واضحة؛ لعدم تحقق موضوعها بتمامه.

(٦) ما أثبتناه من نسخة «ن» وسقط «فلا يخلو» من نسخة الأصل.

(٧) وفيه تأمل؛ لتخلف تضاعيف الأعداد غير المتناهية بحسب الفرض عما بأزائها مما هو موجود فعلاً . والأفضل أن يقال في الجواب كما عن العلامة : إن الأعداد ليس لها طرف إذا أخذت مجردة كما في الكم المتصل. والاشياء العارض لها العدد إذا قيل : لا نهاية لها، يعني به إذا عدها عاد يتوهم ثابت القوة لا يفرغ عن تعديده أبدًا، ولا يعني به أنه الذي لا تتصور عليه الزيادة ، فإن النفوس الحاصلة في زمان إذا أخذت مع غيرها مما حصل بعد ذلك الزمان، تكون زائدة على الجملة الأولى مع وصفهما جميعًا بعدم التناهي . يُنظر : الأسرار الخفية ،ص ٢٧٣-٢٧٤.

(٨) ما أثبتناه من نسخة «ن»، وفي نسخة الأصل «شخّصه».

يوجد إلّا ذلك المتعين[١] فقط، وإن كان معلول ذاته فكذلك[٢]، وإلّا فواجب الوجود محتاج في تشخّصه وتعيّنه إلى غيره، فلا يكون واجبًا[٣] من جميع جهاته.

والجواب: لم لا يجوز أن يكون إلهان متغايران في النوع، وتشخّص كلّ منهما معلول ماهيته، ويكون كلّ واحد من النوعين منحصرًا في ذلك الشخص فقط[٤].

السادسة والأربعون: واجب الوجود مختار[٥]؛ لأنّه لولا ذلك للزم أحد الأمرين، وهو إمّا إمكان الواجب[٦] أو وجوب الممكن[٧]. وكلّ منهما محال[٨].

(١) ما أثبتناه من نسخة «ن»،وفي نسخة الأصل «المعينّ».

(٢) أي لا يوجد إلا ذلك المتعين.

(٣) بل ممكنًا .

(٤) هذا الجواب يعد من أهم الشبهات الواردة على دليل وحدة الواجب، ويمكن أن يجاب عنه، بأنه لو كان واجب الوجود أكثر من واحد لكان تمأيز الأشياء الداخلة تحته إما بالذاتيات أو لا، والأول يستلزم أن يكون واجب الوجود جنسًا تحته أنواع ، والثاني – لا بالذاتيات – يستلزم أن يكون نوعًا تحته أشخاص ، وكلاهما محال .أما استحالة كونه جنسًا تحته أنواع ؛ فلأنه لابد لتلك الأنواع من فصول تميز بعضها عن بعض ، وهو باطل؛ لأن الفصل يجب أن يكون علة لوجود حصة النوع من الجنس ، فيكون لواجب الوجود بالذات وجود آخر مرتين، وهو محال. وأيضًا، أن واجب الوجود بالذات من حيث هو كذلك لا يلزم من عدم غيره عدمه ، ومن حيث أنه متقدم بالفصل يلزم من عدم الفصل عدمه، فيكون الشيء الواحد متعلقًا بالغير وغير متعلق، هذا خلف. وأيضًا إن تميز أحدهما عن الآخر بفصل وجودي خاص به، فإنه يستلزم ثبوت قيام وجوب الوجود مع تخلفه عن بعض ضروریاته لكل منهما أو لأحدهما، وهو محال؛ للزوم النقص والاحتياج . وإما اذا كان واجب الوجود نوعًا تحته أشخاص، فهو محال ؛ لأنه إن كان كل واحد منهما مساويًا للآخر في تمام الماهية ومفارقًا له في غيرها. وهو ما لكل واحد منهما من التعين والتشخص، وجب أن يكون التعين الذي هو زائد على الماهية ولاحق بها مستدعيًا لعلة غير تلك الماهية وغير لوازمها، فيكون الواجب معلولًا لا واجبًا. هذا خلف. يُنظر: المباحث المشرقية ٢/ ٤٧٤-٤٧٦.

وقد تقدم بعض الكلام على وجه من هذه الشبه في النكتة الثانية والثلاثين .

(٥) أي إذا شاء أن يفعل فعل وإذا لم يشأ لم يفعل .

(٦) فيكون واجب الوجود حادثًا .

(٧) فيكون الحادث قديماً .

(٨) في «ن»: «باطل».

بيان اللزوم: أنّ المعلول الأوّل إمّا أن يمكن عدمه لذاته أو لا، فإن لم يمكن لزم الثاني[١]، وإن أمكن لزم الأوّل[٢]؛ لأنّ إمكان انتفاء اللازم يوجب إمكان انتفاء الملزوم[٣].

لا يقال: هذا يدلّ على كونه تعالى موجبًا[٤]، وأيضًا إن أخذتم[٥] المعلول الأوّل بالنظر إلى ذاته فلا نسلّم لزومه، وإن أخذتموه بالنظر إلى وجود علته[٦]، فلا نسلّم أنّه ممكن؛ لأنّا نقول: نمنع كونه لازمًا على تقدير الاختيار، بخلافه هناك، فإنّه يتحقّق اللزوم على تقدير الإيجاب، وأيضًا فهو نظرًا إلى علّته ممكن بالذات؛ إذ وجوده من غيره حينئذٍ، وكلّ ما هو كذلك فهو ممكن بالذات.

والجواب: لا نسلّم أن إمكان انتفاء اللازم يستلزم امكان انتفاء الملزوم[٧]، وإنّما يلزم أن لو لم يكن انتفاء اللازم مقارنًا للامتناع بحسب الغير، أمّا إذا كان كذلك فلا[٨]، لم قلتم إنّه ليس كذلك، لا بدّ له من دليل[٩].

---

(١) أي وجوب الممكن

(٢) أي إمكان الواجب

(٣) بمعنى أن وجود العلة التامة مستلزم لوجد المعلول ، فعدم المعلول الأول يستلزم عدم واجب الوجود بناءً على الملازمة .

(٤) أي ليس فاعلاً بالاختيار، بل بالاضطرار .

(٥) قوله : «إن أخذتم» أثبتناه من نسخة "ن"، وقد سقط من نسخة الأصل.

(٦) في «ن»: «عليه».

(٧) أي على إطلاقه .

(٨) والوجه فيه : إن عدم المعلول الأول مقارن للامتناع بالغير؛ لوجود علته الواجبة، فلا يلزم من إمكان عدم المعلول إمكان عدم الواجب .

(٩) والأولى أن يقال في الجواب : إن ماهية العالم وحقيقته لما اتصفت بالوجود تارة وبالعدم تارة أخرى كان ممكنًا، فلا بد من مؤثر تام وإلا لزم التسلسل، فإن كان هذا المؤثر مختارًا فهو المطلوب، وإن كان موجبًا (مضطرًا) لم يتخلف أثره عنه ، فيلزم قدم أثره ، ولكنه حادث، فيلزم حدوث المؤثر، للملازمة، فيتسلسل ، وكل منهما باطل ، فثبت أنه تعالى قادر فاعل بالاختيار .

يُنظر: الأسرار الخفية ، ص٢٤٥، كشف المراد ، ص٣٩٣، معراج اليقين ، ص١٦٤، الباب الحادي عشر، ص٦٣.

السابعة والأربعون: لو كان هذا الشخص لم يكن[١] كاتبًا بالفعل لما كان إنسانًا؛ لأنّ كتابته[٢] بالفعل مع إنسانيته منتفٍ في الواقع؛ إذ الكلام في[٣] هذا الشخص، وانتفاء هذا المجموع يستلزم الملازمة المذكورة[٤]؛ إذ منع الجمع[٥] بين الشيئين يستلزم الملازمة بين عين أحدهما ونقيض الآخر[٦].

ثم نقول: لكن المقدّم حقّ، فالتالي مثله، فثبت المدّعى وهو: عدم إنسانية كلّ[٧] من ليس كاتب بالفعل من أفراد الإنسان[٨].

والجواب: أنّ مانعة الجمع اتفاقية[٩]، لا تستلزم[١٠] المتصلة المذكورة[١١]، وبتقدير استلزامها إيّاها فتستلزمها[١٢] اتفاقية، والمتصلة الاتفاقية لا تنتجّ في القياس الاستثنائي.

الثامنة والأربعون: اجتماع النقيضين حقّ لصدق[١٣] قولنا: لا شيء من الأعراض الإنسانية[١٤] ينمو وقت الوقوف، وذلك يستلزم السالبة المطلقة[١٥]؛ لأنّ الوقتية

(١) قوله : «لم يكن» أثبتناه من نسخة «ن» كم يقتضيه السياق، وقد سقطت من نسخة الأصل.

(٢) ما أثبتناه من نسخة«ن»، وفي الأصل «كاتبته».

(٣) في «ن زيادة»: «مثل».

(٤) لأن كتابة الشخص المفروض مع إنسانية منتفية واقعًا، فالكلام في شخص لا يكون كاتبًا بالفعل .

(٥) صياغة مانعة الجمع هذه تكون: إما أن يكون الشخص الذي ليس بكاتب بالفعل كاتبًا بالفعل أو إنسانًا .

(٦) لأن عين كل جزء من جزئي مانعة الجمع المنفصلة مستلزم لنقيض الآخر .

(٧) لم يرد في «ن»: «كلّ».

(٨) هذه نتيجة القياس الاستثنائي، لكنه غير منتج؛ لوجود مانعة جمع اتفاقية .

(٩) لم يرد في «ن»: «من أفراد الإنسان والجواب أن مانعة الجمع اتفاقية».

(١٠) في «ن»: «لا يستلزم».

(١١) وإنما العنادية التي تستلزم ذلك، والحال لا عناد بين الكتابة والإنسانية، بل وقع التنافي بينهما على سبيل الاتفاق، على أنها غير منتجة.

(١٢) في «ن»: «فيستلزمها».

(١٣) في «ن»: «يصدق».

(١٤) في «ن»: «نفسانية».

(١٥) وهي: (لا شيء من الأعراض الإنسانية ينمو دائمًا) .

أخـصّ من المطلقة[١]، وقـد صدق بعض الأعراض الإنسـانية ينمو[٢] دائـما[٣]؛ لأنّ النمو ثابت لذلك العرض[٤]، أعني الامتداد الطبيعي في الأقطار على سبيل التناسب؛ لانضمام مادة ما دام موجودًا، ولا معنى للدائمة إلّا ذلك، فاجتمع النقيضان[٥].

والجوابُ: إنَّ زمانَ المطلقة يجب أن يكون من أزمان الذات حتّى تناقض الدائمة. ذلـك[٦] وإن لم يصرّحوا به[٧] في تعريف المطلقة، لكن اشـتراطهم اتّحاد الزمان في التناقض[٨] يغني عن ذلك.

التاسـعة والأربعون: واجب الوجود ليـس بمتعدّد، وإلّا فإمّـا أن يكون الثاني[٩] متّحدًا مع نقيض شمول العدم[١٠] أو لم يكن.

فإن كان[١١] فذلك ينافي ملزومية الأوّل بدون الثاني لنقيض شمول العدم[١٢].

وإن لم يكـن، فإمّا أن يتحقّق الافتراق[١٣] أو لا، فإن كان فلا تعدّد، وإلا فلا يكون

(١) تقدمت الإشارة في النكتة التاسعة والعشرين إلى أنه ليس بالضرورة أن يكون تحقق الخاص لازم لتحقق العام على جميع التقارير .

(٢) في «ن»: «نمو».

(٣) كالشعر والأظافر.

(٤) في «ن»: «البعض».

(٥) تقدمت الإشارة في النكتة الثلاثين إلى أن من شروط تحقق التناقض بين القضيتين الاتحاد في الزمان، وهو في موردنا هذا غير متحقق فلا يلزم التناقض .

(٦) في «ن»: «وذلك».

(٧) بل صرح بعضهم بذلك . يُنظر: النجاة ،ص٦٠-٦١، الإشارات والتنبيهات مع الشرح ١/ ١٤٦-١٥٠، التحصيل ، ص٦٠-٦٤، الأسرار الخفية ، ص ٦٨-٦٩.

(٨) يُنظر: الإشارات والتنبيهات مع الشرح ١/ ١٠٨ ، الأسرار الخفية ص٧٦.

(٩) من واجبي الوجود.

(١٠) أي أن يكون الثاني مدارًا لنقيض شمول العدم للواجبين وجودًا وعدمًا .

(١١) الثاني مدارًا لنقيض شمول العدم لهما .

(١٢) ومن ثم يكون وجود الأول مع عدم الثاني ملزومًا لنقيض شمول العدم.

(١٣) ما أثبتناه من نسخة «ن» كما يقتضيه السياق، وفي الأصل «الافراد».

اللا اتّحاد[١] متحقّقًا، والتقدير بخلافه.

والجواب: لا نسلّم ملزومية الأوّل بدون الثاني لنقيض شمول العدم، فإنّ الأوّل بدون الثاني محال عند المعلل[٢]، فجاز أن لا يلزمه أمر أصلا[٣].

الخمسون: المدعى[٤] أو ملزومه ثابت[٥]؛ لأنّه إن شملهما الوجود فظاهر، وإلّا فكلما ثبت أحدهما انتفى الآخر، وإلّا لتحقّق الشمول.

والمقدّر خلافه، فيلزم المنافاة بين اللازم والملزوم، والمنافاة مما تنافي الملازمة، فيلزم اجتماع المتنافيين في الواقع، وهو محال[٦].

والجواب: لا نسلّم أنه[٧] لو تحقّق أحدهما على تقدير الآخر يحقّق شمول الوجود؛ لأنّ الأوّل ملازمة، ولا يلزم من ملازمة بين الأمرين تحقّقهما[٨] أوتحقّق أحدهما[٩].

الحادية والخمسون[١٠]: ولنختم[١١] النكات الخمسين بمغالطة بديعة منيعة لطيفة طريفة لا يرد عليها منع التقدير أصلًا هي من غرائب النكات ونوادر المغالطات، وهي:

(١) قوله «فلا يكون اللا اتحاد» أثبتناه من نسخة «ن» كما يقتضيه السياق، وفي الأصل «فيكون الاتحاد».

(٢) كذا، ولعله المجيب.

(٣) لأن المحال يجوز أن يستلزم المحال، وقد تقدم الكلام على وحدة وجوب الوجود من وجوه عدة في غير مورد من النكات السابقة.

(٤) واجب الوجود ليس بمتعدد.

(٥) لأن ثبوت ملزوم المدعى يستلزم ثبوت المدعى، وثبوت المدعى يستلزم ثبوت ملزوم المدعى.

(٦) لفرض عدم شمول الوجود للمدعى وللملزومه، فيكون شمول الوجود لهما محالاً.

(٧) قوله: «أنّه» أثبتناه من نسخة «ن» ولم ترد في الأصل.

(٨) أي، كلما ثبت أحدهما انتفى الآخر، على بعض التقادير.

(٩) تقدم الكلام عليه إجمالاً في بعض النكات السابقة.

(١٠) قوله:"الحادية والخمسون" أثبتناه من نسخة «ن»، ولم ترد في الأصل.

(١١) في نسخة «ن»: « ولنردف».

المدعى[١] واقع[٢]؛ لأنّ ما هو الواقع من المدعى وعدمه، إمّا أن يكون ثابتًا[٣] على أحد تقديري وجود ملزوم المدعى أو عدمه، بأحد الدليلين وهما:

أ. اتّفاق الخصمين.

ب. أو الضرورة.

أعني نهوض أمر من الدليل الجاري بينهما ملجئ[٤] إلى الاعتراف بذلك[٥].

أو[٦] لم يكن، فإن كان يلزم المدعى في الواقع وإلّا فعدمه واقع وهو ليس بثابت على أحد التقديرين بأحد الدليلين لا بالضرورة ولا بالاتفاق.

أمّا على تقدير الملزوم، فلعدم موافقة الخصم على ذلك، وعدم قيام ملجئ[٧] ناشئ عن الدليل المذكور يوجب الاعتراف بذلك، ضرورة أنّه لم يجر بينهما إلّا أنّ المدعى يجب أن يكون ثابتًا في الواقع، وإلّا يلزم[٨] وقوع عدمه في الواقع.

ومن الواضح البيّن أنّ ذلك لا يقتضي تحقّقه على تقدير ما من التقادير، وأمّا على تقدير عدم اللزوم فكذلك يعتبر[٩]، وذلك خلاف المقدَّر.

وإن لم يكن يلزم المدعى في الواقع أيضًا؛ لأنَّه إمَّا أنْ يكونَ الملزوم ثابتًا أو لم يكن:

أ. فإن كان فظاهر.

(١) واجب الوجود ليس بمتعدد.

(٢) في «ن»: «وواقع».

(٣) في «ن»: «ثابت».

(٤) في «ن»: «يلجئ».

(٥) أي إنَّ ما هو متحقق في الواقع من المدعى وعدمه ثابت على أحد التقديرين .

(٦) في الاصل : «لو» ، والصواب ما أثبتناه من نسخة "ن" كما يقتضيه السياق .

(٧) أي أمرٍ ملجئ .

(٨) في «ن»: «لزم».

(٩) في «ن»: «بعينه».

ب. وإن لم يكن، يجب أن يتحقَّقَ المدعى في الواقع، وإلَّا يتحقَّق عدمه في الواقع[١] فيتحقَّـق على تقدير عدم الملـزوم؛ لأنَّ التقديرَ بعدم[٢] تحقّق عـدم الملزوم في الواقع، وكلّ أمريـن كانا في الواقع فأحدهما ثابت على تقدير الآخر، فقد ألجأت الضرورة إلى الاعـتراف بثبوت[٣] عدم المدعى الذي هـو واقع على تقدير عدم الملزوم، فقد ثبت ما هو الواقع على أحد التقديرين بأحد الدليلين وهو الضرورة، والمقدّر[٤] خلافه.

لا يقال: نختار الشقّ الأوّل، ونمنع من[٥] قولكم لو لم يكن المدعى في الواقع لكان عدمه، لا يقتضي ثبوته على أحد التقديرين، فإنّ التقدير تقدير وقوع عدم المدعى، ولا شـكّ في ثبوت الملزوم أو عدمه معه في الواقع، وكلّ أمرين ثبتا في الواقع فإنّ أحدهما ثابـت على تقدير الآخر فقد ألجأت الضرورة إلى الاعـتراف بثبوت العدم الواقع على أحد التقديرين.

وأيضًا قوله في الشـقّ الثاني: إن لم يكن الملـزوم متحقّقًا يجب أنّ يتحقّق[٦] المدعى إلـى آخره معـارض بمثله وذلك أن نقول: لـو لم يكن الملزوم متحقّقًـا[٧] يجب أن لا يتحقّـق المدعى، إذ لو تحقّق المدعى لزم تحقّق ما هـو الواقع على أحد التقديرين بأحد الدليلين بعين ما ذكرتم.

(١) لم يرد في «ن»: «وإلاّ يتحقّق عدمه في الواقع».

(٢) في «ن»: «تقدير».

(٣) ما أثبتناه من نسخة«ن» بمقتضى السياق، وفي الأصل «بثبوته».

(٤) في «ن»: «المقدار».

(٥) لم يرد في «ن»: «من».

(٦) قوله «لا يتحقّق عدم» في «ن» بدل «يتحقّق».

(٧) قوله «إلاّ يلزم ثبوت ما هو الواقع على أحد التقديرين بأحد الدليلين والمقدار خلافه دالّ على أنّه» في «ن» بدل «إلى آخره معارض بمثله وذلك أن نقول: لو لم يكن الملزوم متحقّقًا».

لأنّا نقول[1]: على الأوّل[2] مسلّم أنّ عدم المدعى المقدّر وقوعه مع هاتين[3] المقدّمتين الزائدتين اللتين ضممتموها إلى ثبوت عدم المدعى يلجئ إلى الاعتراف بذلك، لكن الجاري[4] بينهما هو ثبوت عدم المدعى فقط ولم يتعرض المعلل للمقدّمتين الزائدتين، فلم يحصل ما يلجئ[5]، ضرورة أن تقدير عدم المدعى بانفراده يعني مجردًا عن المقدمتين الزائدتين لا يلجئ إلى ذلك والمعلل لم يذكر إلّا ذلك.

وعلى الثاني أنّ هذا غير مضرّ فإنّ المعلل يقول[6]: هذا التقدير وهو أن لا يثبت ما هو الواقع منهما على أحد التقديرين بأحد الدليلين غير واقع؛ لأنّه لو وقع فإمّا أن يقع معه المدعى أو عدمه، ويلزم خلاف المقدّر، وإذا كان هذا التقدير غير واقع فيكون نقيضه واقعًا، وقد حقّقنا ثبوت المدعى على ذلك التقدير، فيتحقّق في الواقع.

والذي يخطر بالبال في الجواب[7]:

إنّا نختار القسم الأوّل قوله: لو لم يثبت المدعى في الواقع لثبت عدمه وهو غير ثابت على أحد التقديرين بأحد الدليلين؛ إذ لا اتفاق ولا ضرورة.

قلنا: انتفاء الضرورة ممنوع.

قوله: لم يتقدّم من المعلل ذكر شيء سوى ثبوت عدم المُدّعى على تقدير أن لا يكون المدعى ثابتًا وذلك غير موجب.

(١) هذا جواب المصنف عن المجيب .

(٢) لم يرد في «ن»: «على الأوّل».

(٣) ما أثبتناه من نسخة «ن» بمقتضى السياق، وفي الأصل «تباين».

(٤) ما أثبتناه من نسخة «ن»بمقتضى السياق، وفي الأصل «الحاوي».

(٥) في «ن»: «يجئ».

(٦) هذا جواب المصنف عن المعلل.

(٧) هذا جواب المصنف عن النكتة .

قُلنا[١]: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لم يتقدَّم إِلَّا ذلك، فَإِنَّهُ تَقَدَّمَ منه[٢] أَنَّ ما هو الواقع ثابت على أَحد التقديرين بأحد الدليلين، وهذا التقدّم[٣] يلجئ إلي الاعتراف بالثبوت ضرورة.

لكــن له أن يعود ويقول[٤]: أريد بالملجئ ملجئًا مغايرًا لتقدير ثبوت ما هو الواقع من المدعى وعدمه على أحد التقديرين بأحد الدليلين، ولعدم هذا التقدير.

وما ذكرتم من الملجئ ليس بمغاير لهما، بل هو أحدهما، والملجئ في الشقّ الثاني ليس هو واحدًا منهما، فسقط ما ذكرتم.

ويُمكــنُ أن يجــاب عنــه بأن يقــال[٥] : نحن لم نقل أن الملجــئ إلى الاعتراف[٦] بثبوت[٧]عــدم المدعى علــى أحد التقديرين هو ذلك التقديــر فقط، بل ذلك التقدير مع لزومِ وقوع[٨] عدم المدعى في الواقع على تقدير[٩] عدم المدعى، ولا شــكّ أنّ هذا المجموع مُلجئٌ إلى القول بأنَّ ما هُوَ الواقع منهما وهو المعين منهما، أعني العدم ثابت على أحد التقديرين.

فهذا مــا خطر بالبال البالي، فليتأمل فيه، لعلّه يظفر بِحَــلٍّ آخر لهذهِ المُغَالطةِ، فَإِنَّها مطبوعةٌ جِدًّا، آبية الحلّ، عسرة المنع[١٠].

(١) هذا الجواب عن المعلل.

(٢) في «ن» زيادة: «تقدير أنّ».

(٣) في «ن»: «التقدير».

(٤) هذا جواب المصنف عن المجيب .

(٥) أي عن المعلل.

(٦) لم يرد قوله «ن»: «الاعتراف».

(٧) في «ن»: «ثبوت».

(٨) في «ن»: «واقع».

(٩) الى هنا انتهت نسخة (ن).

(١٠) قد تقدم الجواب إجمالًا عن هذه الشبهة بما لابس فيه في النكتتين الحادية والثلاثين والخامسة والأربعين وموارد أخرى، ومهما بلغت هذه التشقيقات والتفريعات واللوازم التي هي واقعًا ليست بلازمة، فالأمر لا يخرج – مع فرض الاثنينية – عن الاحتياج والإمكان، وهو محال في حق واجب الوجود كما تقدم بيانه في غير مورد.

لا زال مولاي في سماء المعالي نجمًا وضياءً، وللعلم والعلماء ركنًا قويًّا، والحمد لله وحده، وصلّى الله على محمّد النبي رسوله وعبده، وعلى آله الكرام وعترته الأعلام.

علَّقَها العبدُ الفقير إلى الغنيِّ، الضعيفُ إلى القويِّ: عبدُ الرحمن بن محمّد العتائقي، غرة ذي الحجّة سنة اثنتين وخمسين وسبع مئة هجرية بالمشهد الشريف الغروي، صلوات الله على مشرّفه وعلى أولاده الأئمة المعصومين أجمعين[1].

(١) لم يرد في «ن»: «عدم المدعى ولا شكّ أنّ هذا المجموع ... أجمعين».

المصادر والمراجع

١- الاحتجاج : أبو منصور الطبرسي (ت نحو٥٢٠هـ) ، دار الأسوة، قم ،١٤١٦هـ.

٢- الأسرار الخفية في العلوم العقلية : العلامة الحلي (ت٧٢٦هـ) ، مكتب الإعلام الإسلامي، قم،١٤٢١هـ .

٣- الإشارات والتنبيهات مع الشرح : ابن سينا (ت٤٢٨هـ) ط/ مؤسسة النصر، طهران، ١٣٧٠هـ.

٤- الأعلام : خير الدين الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت ، ١٩٩٧م.

٥- أعيان الشيعة : محسن الأمين (ت١٣٧١هـ) ، دار التعارف ،بيروت ، ١٤٠٦هـ .

٦- أمل الأمل : الحر العاملي (ت١١٠٤هـ) ، مؤسسة الوفاء، بيروت ،١٤٠٣هـ .

٧- إيضاح المقاصد من حكمة عين القواعد: العلامة الحلي (ت٧٢٦هـ) ، جامعة طهران،١٩٦٠م.

٨- إيضاح المكنون- لإسماعيل باشا (ت١٣٣٩هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٢ م .

٩- الباب الحادي عشر- للعلامة الحلي (ت٧٢٦هـ) ، دار زين العابدين، قم ،٢٠١٣م.

١٠- بحار الأنوار :ا لمجلسي (ت ١١١١هـ) ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٠٣هـ .

١١- التحصيل : بهمنيار (ت٤٥٨هـ) ، جامعة طهران ،١٤١٧هـ .

١٢- تحصيل النجاة في أصول الدين : فخر المحققين محمد بن الحسن ولد العلامة الحلي (ت٧٧١) ، مركز العلامة الحلي ، بابل، ١٤٣٨هـ.

١٣- التعريفات : الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، دار المعرفة ، بيروت،١٤٢٨هـ.

١٤- تكملة أمل الأمل : حسن الصدر (ت١٣٥٤هـ) ، دار المؤرخ العربي، بيروت .

١٥- تهافت الفلاسفة : الغزالي (ت٥٠٥هـ) دار ومكتبة الهلال ، بيروت ،١٩٩٤م .

١٦- الحكمة المتعالية : صدر الدين الشيرازي (ت١٠٥٠هـ) ط/ ٥، قم ، ١٤٣٥هـ.

١٧- الذريعة : أقابزرك الطهراني (ت١٣٨٨هـ)، مؤسسة إسماعيليان، قم، ١٤٠٨هـ .

١٨- رياض العلماء – لعبد الله الأفندي الأصبهاني (ت١١٣٠هـ) مطبعة الخيام، قم ،١٤٠١هـ .

١٩- طبقات أعلام الشيعة – لأقا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٨هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت،١٣٩٥هـ .

٢٠- طبيعيات الشفاء – لابن سينا (ت ٤٢٨هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، القاهرة، ١٩٦٦م.

٢١- الطبيعيات عند العلامة الحلي : د. جواد الورد ، مركز العلامة الحلي ، بابل، ١٤٣٨هـ .

٢٢- العدة في أصول الفقه : الشيخ الطوسي (ت٤٦٠هـ) ، قم ، ١٤١٧هـ .

٢٣- عوالي اللآلي : ابن أبي جمهور الأحسائي (ت بعد ٨٧٨هـ) ، مطبعة سيد الشهداء ، قم ، ١٤٠٥هـ.

٢٤- غاية المراد في شرح نكت الإرشاد: للشهيد الأول محمد بن مكي (ت٧٨٦هـ) ، مكتب الإعلام الإسلامي ، قم.

٢٥- فردوس الأخبار – لشيرويه الديلمي (ت٥٠٩هـ) ، دار الفكر، بيروت، ١٤١٨هـ.

٢٦- الكافي - للكليني(ت٣٢٨) ، دار الكتب الإسلامية ، طهران .
٢٧- كشف الظنون - لحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٩٢م.
٢٨- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد : للعلامة الحلي (ت٧٢٦هـ) ، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم ، ١٤٣٣هـ.
٢٩- كنز العمال - للمتقي الهندي (ت٩٧٥هـ)، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٣هـ .
٣٠- الكنى والألقاب: لعباس القمي (ت١٣٥٩هـ) ، مكتبة الصدر، طهران،١٤٠٩هـ.
٣١- المباحث المشرقية : لفخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤١٠هـ .
٣٢- المطارحات : للسهرودي .
٣٣- المطالب العالية : للفخر الرازي (ت٦٠٦هـ) دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ
٣٤- معارج الأصول : للمحقق الحلي (ت٦٧٦هـ) مطبعة سرور، قم ،١٤٢٣هـ .
٣٥- معالم الأصول : لحسن بن زين الدين العاملي (ت١٠١١هـ) ط / ١، قم ، ١٤٠٢هـ .
٣٦- معجم المؤلفين : لعمر رضا كحالة (ت١٤٠٨هـ) ، دمشق.
٣٧- معراج اليقين في شرح نهج المسترشدين: لفخر المحققين (ت٧٧١) دار الكفيل، ١٤٣٦هـ.
٣٨- مناهج اليقين في أصول الدين : للعلامة الحلي (ت٧٢٦هـ) مكتب الإعلام الإسلامي ، قم ، ١٤٣٢هـ .
٣٩- مناظرة الملك ركن الدولة : للصدوق ابن بابويه (ت٣٨١هـ) دار المحجة البيضاء، بيروت،٢٠١٠م .
٤٠- منطق الشفاء : لابن سينا (ت٤٢٨هـ)، الطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦٥م .
٤١- النجاة : لابن سينا (ت٤٢٨هـ) ، دار الجيل، بيروت ، ١٩٩٢م.
٤٢- نهاية المرام في علم الكلام - للعلامة الحلي (ت٧٢٦هـ) ، مكتبة التوحيد ، قم، ١٤١٩هـ.